مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تداعيات الأمن الغذائي على اختراق الأمن القومي العربي

مبروك ساحلي*

المستخلص: تحاول الورقة البحث في تداعيات الأمن الغذائي العربي، وتأثيره على الأمن القومي؛ وذلك من خلال فرضية أساسية فحواها: يشهد العالم العربي حالة تبعية غذائية، تعد من ضمن أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زعزعة الأمن القومي العربي وانهياره؛ إستخدمت الدراسة المنهج: المنهج الوصفي التحليلي؛ والمنهج المقارن؛ بالإضافة للمنهج الإحصائي؛ من أهم النتائج، والتوصيات: ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدية؛ وتخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية وتطوير التقانة، واستثمار الأراضي المتوفرة؛ ومواكبة التطورات العلمية في التقانات، والعمل على تطويرها باستمرار في كافة مشروعات الري والمشروعات الزراعية؛ وربط عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ الأمن القومي؛ المستقبل.

Abstract: This paper seeks to examine the implications of Arab food insecurity and its impact on national security. The pape is based on the assumption that the Arab World has been witnessing a food-dependency situation, which is one of the main factors that lead to the destabilization of the Arab national security. A wide range of methods are used: descriptive analytical, comparative, and statistical. The most important outcomes and recommendation of the study are: rationalizing water use and disposing traditional irrigation ways; allocating adequate resources to support scientific research and technology development; making better use of available land; continuously coping with technological developments and employing them in agriculture's irrigation projects; finally, re-linking planning, implementation and evaluation processes.

key words :food security; national security; future

مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والمناخ والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية. و قد ازداد اهتمام الحكومات وصناع القرار بقضية الأمن الغذائي، لما له من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والبيئية والأمنية بصفة عامة.

* قسم العلوم السياسية؛ جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي؛ الجزائر.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

هذا الأمر الذي يستلزم ضرورة إتباع سياسات جديدة تتلائم والظروف الراهنة، وبما يتطلب تعبئة الجهود العربية لإحداث التعديلات المطلوبة في السياسات الزراعية العربية، تعزيزا لمسارات الأمن الغذائي، حيث يعتبر الأمن الغذائي العربي من أولويات الأمن القومي العربي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وخصوصا في ظل الأوضاع الراهنة.

– أهداف الدراسة: على ضوء ما تقدم فإن الدراسة تهدف إلى:

– تحليل المؤشرات الأساسية للدراسة: مؤشر التبعية، مؤشر الاكتفاء الذاتي، مؤشر الصادرات والواردات.

– دراسة التداعيات الاقتصادية والسياسية للعجز الغذائي على إختراق الأمن القومي العربي.

أهمية الدراسة: إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (الأمن الغذائي و الأمن القومي العربي) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة التي يفترض أن يتميز بها "الأمن الغذائي " كمفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية الأمن القومي، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا له، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيه، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنه.

ومن هنا كان الارتباط و التأثير المتبادل بين الأمن الغذائي و الأمن القومي أمرا مؤكدا، فارتباط الأمن بمصادر تهديدات جديدة أسفر عن مجموعة من الأبعاد تشمل البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد العسكري البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، فالأمن الشامل يقتضي بالضرورة وجود الأمن الغذائي(انعدام الغذائي يعني انعدام الأمن القومي والعكس صحيح).من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في إبراز تداعيات الأمن الغذائي على الأمن القومي العربي.

- الإشكالية: تركز المشكلة الأساسية للدراسة على دراسة وتحليل وضع الأمن الغذائي العربي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، حيث أصبح واضحا الآن من أي فترة سابقة خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء، في عصر تميز بالتقلبات الاقتصادية والسياسية وحتى المناخية، وأصبح من ضروريات الأمن القومي لأي مجتمع أن يحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية. ومن ثم تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تأثير تداعيات الفجوة الغذائية على الأمن القومي العربي؟

- فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية أساسية فحواها: يشهد العالم العربي حالة تبعية غذائية، وهذه التبعية تعد أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زعزعة الأمن القومي العربي وانهياره.

- منهجية الدراسة: تعد المنهجية المناسبة للدراسة من العوامل الأساسية لنجاحها وذلك لتأثيرها المباشر على موضوعية النتائج ودرجة الوثوق بها، فاعتمدت الدراسة على عددا من المناهج العلمية منها:

- المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا، واستعنا من خلال جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات وتحليلها. لكون الظاهرة الغذائية تتطلب الوصف والتحليل عند دراستها، فضلا على أن بعض الأمور التي ستتناولها الدراسة تحتاج إلى التحليل لا بد من الوقوف عليها.

- المنهج المقارن: اعتمدنا على المنهج المقارن خاصة عند مقارنة مؤشرات الفجوة الغذائية، معدل الاكتفاء الذاتي، وكذلك صادرات وواردات بين الدول العربية من المواد الغذائية.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

-المنهج الإحصائي: لكون الدراسة تحتاج إلى عمليات إحصائية، لتداخل المناهج التي تعتمد عليها، ومن أجل الاعتماد المتبادل على منهجية سياسية بمواصفات اقتصادية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عليها والتحقق من فرضياتها.

- مقترب تحليل الإقتصاد السياسي الجديد: على أساس أنه الأكثر ملائمة في تقديم الفهم المعمق والمناسب للعمليات التي يتم بموجبها تفاعل عناصر الظاهرة، ورصد التأثيرات المتبادلة بين ماهو سياسي وماهو إقتصادي، والإسناد إلى أطر ومقولات نظرية ومنهجية تجاوزت حاليا العديد من الطروحات التقليدية وبالذات الماركسية منها. إن قدرة الإقتصاد السياسي الجديد على معالجة هذه الدراسة، تكمن في مدى ما يحققه الباحث في الجمع بين المضمون الإقتصادي السياسي والتحليل السياسي. بالإضافة إلى المقترب النظمي.

- المبحث الاول: تحليل واقع الأمن الغذائي العربي: أظهر التحليل الوضع الغذائي العربي اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية ومن أهمها الحبوب، وفي الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات، منها ما هو خاص بالظروف الداخلية للدول العربية والتي تحد من قدرتها على الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ومنها متغيرات خارجية ترتبط بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية العربية.

المطلب الأول: محددات الأمن الغذائي في العالم العربي: تزخر بعض البلدان العربية بموارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمودي الفقري لاقتصادياتها ومصدر العيش، وتتنوع هذه الموارد تبعا للتباين في البيئات المتعلقة بالموقع الجغرافي المتميز للدول العربية وترامي أطرافها في القارتين الإفريقية والأسيوية، و يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالعديد من العوامل والموارد التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها. ومن أهم تلك العوامل و الإمكانات كالتالي:

أولا: النسب المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية: تتباين الدول العربية تباينا واضحا من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظرا لعوامل عديدة، من بينها الجغرافية والبيئية وتوفر الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة والبنيات التحتية متوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

الشكل رقم (01): النسبة المئوية للأرضي الزراعية من المساحة الكلية في الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي.

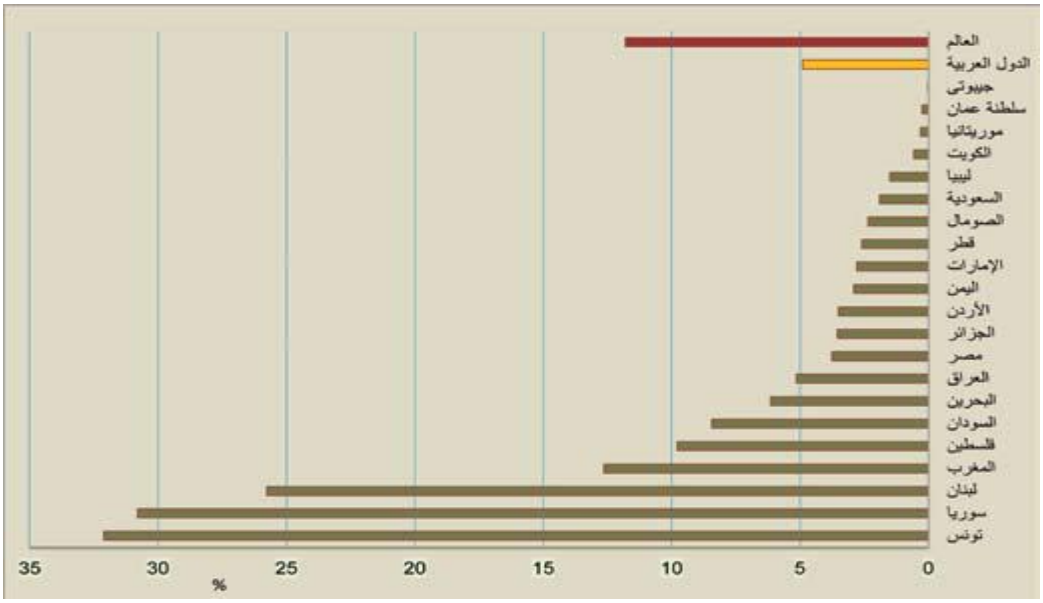

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تمتد الدول العربية على مساحة تقدر حوالي 1330 مليون هكتار، وتبلغ المساحة التي استغلت في الزراعة عام 2014، حوالي 72 مليون هكتار وهو ما يعادل 5.4 % من المساحة الإجمالية، منها حوالي 9.6 مليون هكتار مساحة محاصيل مستديمة وحوالي 62.5 مليون هكتار مساحة محاصيل موسمية، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14.9 مليون هكتار تمثل نحو 20.7 % من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور، منها حوالي 3.3 مليون هكتار محاصيل مستديمة، مقابل حوالي 11.6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية.[1]

مع العلم بأنه وفقا لاعتبارات بيئية تتعلق بعدم إتاحة المياه في بعض المناطق ولظروف اقتصادية ترتبط بتوفر عناصر الإنتاج وعوامل أخرى مثل: ترك الأرض للراحة لتعزيز عناصرها الغذائية، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة دون استغلال عام 2014 حوالي 11.9 مليون هكتار أي نحو 16.5% من المساحة الزراعية الكلية المستغلة.[2]

وترتفع نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية عن 25% في ثلاث دول عربية وهي: تونس، وسوريا، ولبنان وتتراوح بين (3%- 16%) في المغرب، فلسطين، السودان، البحرين، العراق، مصر، الجزائر والأردن، وتنخفض لأقل من 3% في باقي الدول العربية.

ثانيا: الموارد المائية: تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، او بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8%) من المساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه 5% من إجمالي سكان العالم، فإنه يحتوي على 0.7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1% فقط من إجمالي أمطار اليابسة.

ويترتب على ذلك أن متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي مقارنة بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ (15:1) ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة (5:1)، يضاف إلى ذلك أن شطرا لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة.[3]

تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر 257.5 مليار متر مكعب في السنة، يتم استخدام 160 مليار متر مكعب منها لجميع الأغراض يشكل نحو 62.1% من إجمالي المتاح. الذي يستغل حوالي 90% منها في الزراعة والمتبقي في الصناعة والاستعمالات اليومية.

تشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل 81.2% من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية 14.1% أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 3.8% و0.9% على الترتيب في الوطن العربي[4].

وعلى المستوى الإقليمي يستحوذ الإقليم الأوسط العربي (مصر، السودان، جيبوتي والصومال) على نحو 49.7% من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، بينما تستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)، وإقليم المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا

1. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2016، **الفصل الثالث: القطاع الزراعي**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2016 ص.75.
2. **المرجع** السابق، ص.75.
3. المنظمة العربية للتنمية الغذائية، **أو ضاع الأمن الغذائي العربي** 2011، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 2011، ص10.
4. **المرجع نفسه**، ص.10.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وموريتانيا)، وإقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن)، على النحو 26%، 18.2%، 6.1% من إجمالي الموارد المائية العربية على التوالي.

هذا ويؤدي الاستقرار النسبي لكميات المياه المتاحة مع الزيادة المستمرة في عدد سكان الوطن العربي إلى تراجع مستمر في نصيب الفرد من المياه المتاحة، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة في الوطن العربي بنحو 569 مترا مكعبا عام 2011 مقارنة بحوالي 628 متر مكعبا عام 2007م، في حين يقدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة في العالم بنحو 6382.4 متر مكعب مقارنة بحوالي 6515.6 متر مكعب عام 2007.[1]

وفيما يتعلق بهطول الأمطار فتوجد أربع دول عربية يزيد فيها معدل الهطول المطري على 300مم/ سنة وهي: لبنان، السودان، والمغرب، ثم تونس. ومعظم المياه السطحية في الدول العربية تأتي من مصادر خارجية، بنسب متفاوتة، مما يتضح معه مدى حساسية الوضع المائي بالمنطقة العربية، وأي تأثير سلبي للتغيرات المناخية على المدى الطويل، أو للتقلبات المناخية السنوية، سواء في كميات الهطول أو مواعيده أو مكانه، سيؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على إنتاج الغذاء في المنطقة.

ولدى العراق والسودان ومصر أعلى موارد مائية سنوية بين البلدان العربية مقدارها 75 و65 و58 مليار م3/ السنة، إذ أن أكثر من 50% من الموارد السطحية هي خارجية، مما يولد مزيدا من الضغوط على وضعها المائي. كما أن الجزائر ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال وسوريا وتونس واليمن تأتي في المرتبة الثانية من مجموع الموارد المائية وهي بين 5 مليارات و30 مليار م3/ السنة. ولدى بقية البلدان العربية موارد مائية تقل عن 5 مليارات م3/ السنة[2].

وتعتبر الكويت أفقر البلدان العربية في مواردها المائية، إذ يبلغ معدل التساقطات 121 مليمترا في السنة، ومجموع الموارد المائية السنوية 0.02 مليار م3/ السنة ونسبة الاعتماد 100%. ولدى مصر ثاني أدنى تساقطات سنوية في المنطقة. وبالرغم من التساقطات، يعتبر الوضع الكلي للموارد المائية المصرية والموريتانية والسورية والسودانية حرجا للغاية، لأنها تعتمد عل نسبة كبيرة على تساقطات خارجية تبلغ 77% و80% و96% و97% على التوالي، إضافة إلى محدودية مواردها المائية المتجددة الإجمالية[3].

ثالثا: تغيير المناخ: ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي، حيث يؤدي الاحتباس الحراري إلى تغيرات مناخية تتمثل أهم سماتها في زيادة انبعاث غاز "CO2" وزيادة درجات الحرارة سواء العظمى أو الصغرى. كل تلك التغيرات في المناخ تؤدي إلى إحداث تغير في أصول النظام الغذائي الذي يتكون من أهم ملامحه تغير في أصول إنتاج الغذاء والتغير في التخزين والنقل والتسويق وأصول الحيوانات المزرعية، ونتيجة للتغير في محتويات الأمن الغذائي يؤدي إلى إمكانية تغير في نظام الاستهلاك الغذاء من خلال خفض إنتاج الحبوب للإنتاج الحيواني، وتغير في نسب الإنتاج المحلي للغذاء وبالتالي التغير في أنماط الاستهلاك الغذائي وبالتالي تغير في نوعية الغذاء المستهلك، الذي بدوره يؤدي إلى التأثير على الصحة البشرية من خلال التأثير على نسب الاكتفاء للكلوري وتغير في القيم التغذوية.[4]

---

1. **المرجع نفسه**، ص.10.
2. المنظمة العربية للتنمية الغذائية، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، فيفري 2010.ص 5.
3. **المرجع نفسه**، ص5.
4. جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، **أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي حول : "التغيرات المناخية وأثارها على مصر"، شركاء التنمية للبحوث والدراسات، القاهرة. 2-3 نوفمبر 2009، ص.9.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وسيؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم التحديات القائمة وخلق تحديات جديدة. فأكثر من 840 مليون شخص يعانون من نقص حاد في التغذية. ومخزونات الغذاء آخذة في التناقص كنسبة مئوية مما نستهلكه الآن، ويشهد العالم زيادات حادة في أسعار الغذاء وتقلُّبها. ويعتمد مليار شخص على الأسماك كمصدر رئيسي للحصول على البروتين، وهو مصدر معرض للخطر من جراء ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمُّضها. وتؤدي التغيُّرات في أنماط التغذية والاستهلاك إلى تغيُّرات في الطلب. وزيادة السعرات الحرارية له أثر "مضاعف "على النُظُم الغذائية. فمقابل كل تغيُّر قدره كيلوجرام في الطلب على اللحم، تنشأ حاجة إلى ما يصل إلى 10 كيلوجرامات من العلف الإضافي، وفي بعض الحالات أكثر من ذلك. ويضع هذا مزيدا من الضغوط على الأراضي المخصصة للمحاصيل والغابات ويدفع إلى التوسع في الزراعة. وتتفاقم هذه المشكلة في ظل نظام غذائي يضيع فيه أو يهدر الربع أو ما يصل إلى الثلث من كل الغذاء الذي يتم إنتاجه [1].

ومن خلال الدراسات القليلة التي تمت في بعض الدول العربية، يتضح مدى التأثر السلبي لكل من القمح والذرة والشعير والأرز و الذرة الرفيعة (السورجم) كنتيجة لتغير المناخ عام 2030 مقارنة بسنة الأساس (بدون تغير المناخ)، بينما لا يكون هناك أي تأثير ايجابي سوى على محصول القطن.

وهناك أثار أخرى للآفات والأمراض، ففي دراسة على أصداء القمح وجد انه من المتوقع أن يزداد مرض صدأ الأوراق في المستقبل بالمقارنة بمرض الصدأ الأصفر حيث أن مرض صدأ الأوراق يحتاج لدرجات حرارة مرتفعة (18-22°م) ورطوبة نسبية (70-80%)، بينما يتطلب مرض الصدأ الأصفر درجات حرارة منخفضة (10-18°م).

وهناك أثر أخر لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي، وهو توقع زيادة معدلات البخر- نتح، الأمر الذي سيضاعف الضغط على الإنتاجية ويؤثر سلبا على الموارد المائية. فقد وجد أن معدلات التغير في كل من القمح، الشعير، الذرة الرفيعة، فول الصويا، الذرة الشامية، القطن والأرز كانت كالتالي: -2،-2،+4،+7،+9،+9،+14% في عام 2050 على التوالي.[2]

رابعا: الموارد البشرية: بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2014 حوالي 151.8 مليون نسمة، أي حوالي 39% من إجمالي عدد سكان بالمقارنة مع حوالي 43% عام 2010. كما بلغ السكان الزراعيون حوالي 85.6 مليون نسمة أي نحو 22% من إجمالي عدد سكان بالمقارنة مع حوالي 24 % عام 2010، ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب ضعف البنية الاقتصادية في الريف، وفي جاذبية المدينة النسبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، واتساع حاجة القطاعات الأخرى لجذب اليد العاملة في القطاع الزراعي لتراجع حاجته لليد العاملة بسبب اتساع نطاق التقانة الزراعية في الإنتاج الزراعي. وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في عام 2014 حوالي 26.1 مليون نسمة أي حوالي 30% من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية (كما هو مبين في الجدول رقم01).[3]

الجدول رقم (01): القوى العاملة في قطاع الزراعة حسب مجموعة الدول عام 2014 (مليون نسمة)

1. البنك الدولي، **التصدي لتغيُّر المناخ الآن: بناء حلول قابلة للتوسع في تطبيقها**
http://blogs.worldbank.org/voices/arabvoices/ar/climate-action-now-building-scalable-solutions
2. **المرجع** السابق، ص ص3-4
3. (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الفصل الثالث: القطاع الزراعي، **المرجع السابق**، ص.79.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

	عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية	القوى العاملة في قطاع الزراعة	نسبة السكان الزراعيون من إجمالي السكان	نسبة السكان الريفيون من إجمالي السكان	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة من إجمالي القوى العاملة
الدول العربية	387	85.6	151.8	128.6	26.1	22.1	39.2	20.6
الدول النامية	931.9	550.7	635.1	373.3	244.8	59.1	68.2	65.6
الدول الأقل نموا	466.6	265.5	330	185.7	115.8	56.9	70.7	62.3
الاتحاد الاوروربي	504.7	22	130.4	244.2	10.8	4.4	25.8	4.4
اسيا	4349.6	2002.8	2278	2078	1047.8	46	52.4	50.4
العالم	7265.8	2666.2	3363.7	3338.1	1330.6	36.7	46.3	39.9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الفصل الثالث: القطاع الزراعي. ص80.

وقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة الى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية حوالي 20.6% في عام 2014 مقابل حوالي 22.7% عام 2010. ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن حيث أن تطور واتساع قوة القطاعات غير الزراعية، وبصفة خاصة القطاع الصناعي وقطاع الخدمات يزيد عن حاجتها إلى اليد العاملة التي تستقطبها من القطاع الزراعي، الذي تتناقص حاجته إلى اليد العاملة بسبب التقدم التقني الزراعي الناجم عن التوسع في استخدام الميكنة الزراعية والتي غالبا ما تشمل مختلف الأنشطة والعمليات الزراعية.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية، إذ تتجاوز تلك النسبة ثلثي عدد العاملين في جيبوتي و وجزر القمر، وحوالي 50% في كل من موريتانيا والسودان، وتتراوح بين 18.5% و 35% في كل من سوريا وتونس والجزائر ومصر والمغرب وعمان واليمن وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية الأخرى إذ تتراوح بين 2% و6% في ليبيا والإمارات والسعودية والعراق والأردن وتتراوح بين أقل من 1% وأقل من2% في باقي الدول العربية.

ويتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بين الدول العربية، كما يعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية منخفضا بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح متوسط دخل الفرد في القطاعات الاقتصادية الأخرى بين 3 إلى 9 أضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي 5395 دولارا في عام 2014، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع الدول الأخرى إذ يمثل حوالي 15% من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 50% في الدول النامية(1).

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فقد تراوح نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية الزراعية الرئيسية خلال عام 2014 بين 4.142 دولارا و 26.895 دولارا في كل من السودان وتونس والمغرب ومصر والجزائر و الأردن وليبيا والعراق مقابل حوالي 2.360 دولارا و 42.229 دولار في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تراوح نصيب العامل من تلك القيمة المضافة بين 187 دولارا و 12.275 دولارا

1. المرجع السابق، ص.81.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

في الدول العربية ذات الموارد الزراعية القليلة نسبيا مثل: جيبوتي وموريتانيا والقمر واليمن و الأردن وليبيا، بينما بلغ نصيب العامل الزراعي في لبنان حوالي 66.522 دولارا في عام 2014 وهو الأعلى بين الدول العربية.[1]

وتتسم الأوضاع البيئية في الدول العربية بشكل عام بالتردي نظرا لعدم تطبيق برامج هادفة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، حيث لم تحظ قضايا الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية في خطط وبرامج الدول العربية، فقد استمرت زيادة معدلات التلوث بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية كالاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة مما يترتب عليه تلوث التربة وبالتالي تراجع إنتاجية المنتجات الزراعية والمراعي الطبيعية والثروة الجراحية، والمياه نتيجة تسرب تلك الكيماويات إلى الأحواض المائية.

خامسا: السياسات الاقتصادية: يرى العديد من الاقتصاديين بما فيهم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها العديد من الدول النامية خلال الفترة الماضية اتسمت بالتحيز ضد القطاع الزراعي، وكانت إحدى الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تدهور وتخلف هذا القطاع في معظم هذه الدول، حيث نجم عن تطبيق هذه السياسات أثار سلبية أضرت بإنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة، وبإنتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة، كما أسهمت هذه السياسات في تقليص الحوافز لدى المنتجين المحليين الزراعيين، وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية خلال الفترة الماضية وكان لها أثار سلبية على قطاعاتها الزراعية فيما يلي:

– اتجه طموح أغلب الدول العربية منذ حصولها على الاستقلال من أجل تحقيق التنمية، إلى التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم مما جعلها تقع في خطأ فادح هو إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية، التي كانت تعتبرها معبرا بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها من الحقبة الاستعمارية. وقد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، باعتباره قطاعا غير مولد للنمو.[2] فقد بلغ حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نحو 76 مليار، خلال الفترة (1970-1980) و 140.4% خلال الفترة(1981-1986)، أو ما يعادل 22.35%، 20.54% من مجموع الاستثمارات الكلية على التوالي، في حين لم يستأثر القطاع الزراعي إلا بحوالي 33.5 مليار دولار، و 63.8 مليار دولار أثناء الحقبتين الزمنيتين الأنفتي الذكر، أو ما يقارب 9.86%، و9.33% من مجموع الاستثمارات الكلية.

إن الاهتمام بالتنمية الصناعية الذي اتسم به عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بدأ في التراجع مع مطلع السبعينيات بعدما بدا واضحا أنه بدون التنمية الزراعية، مما سيجعل هذه الدول تجد نفسها أمام مأزق غذائي يقود إلى استيراد الغذاء من الخارج وما ينجر عن ذلك الاستيراد من استنزاف للمتاح من النقد الأجنبي. كما أن تخلف القطاع الزراعي يحرم القطاعات الأخرى –خصوصا الصناعية– من المواد الأولية اللازمة لها، مما يؤدي إلى حدوث اختناقات تنموية حادة. وكانت احد الأسباب الرئيسية لضعف وتخلف هذا القطاع في معظم الدول العربية نظرا لأن تلك السياسات تسببت في إضعاف الحوافز لدى المنتجين الزراعيين لتحسين وزيادة إنتاجيتهم الزراعية لعدة عوامل أهمها:[3]

---

1. المصطفى ولد سيدي محمّد، تشخيص **أزمة الأمن الغذائي**، مركز الجزيرة للدراسات، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3422AE4C-5F01-4A63-A108-A2349E1DD104
2. محمّد علي حزام غالب المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، ط1، دار عيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص115- 116 .

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

- ترتب على سياسة التنمية التي اعتمدت على إحلال الواردات ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الصناعي بالنسبة للزراعة وبالتالي أعاقت هذه السياسة عملية التصنيع الزراعية، التي تعتبر من المتطلبات المهمة لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي أي تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي.

- أن معظم السياسات التنموية قد عملت على إبقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة لصالح المستهلكين في المدن. وكذا العاملين في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى (باستثناء الزراعة) تحت مبرر منع تأثير التضخم على الأجور في هذه القطاعات، كما أن هذه السياسات قد عملت على منع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة من تكاليف المعيشة لسكان المدن، هذه السياسات المتحيزة ضد الزراعة لم يقتصر ضررها على الزراعة بل أيضا كان لها أثار سلبية على العمل الزراعي حيث أسهمت في تفاقم معدلات البطالة، وانتشار الفقر في الريف، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى ما سبق قد تؤدي هذه السياسات إلى زيادة أسعار بدائل الواردات الصناعية مقارنة بأسعار بدائل الواردات الزراعية، وترفع أيضا أسعار المدخلات الصناعية اللازمة للإنتاج الزراعي.

سادسا: عدم الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية.

بينما يؤدي النزاع إلى أثر مباشر وغير مباشر على الأمن الغذائي، وهو يقوضه من خلال قنوات متنوعة. وأثاره المباشرة متعددة، ومنها تدمير البنية التحتية والمعدات، ونفوق المواشي، وإتلاف الأراضي الزراعية، ومنع المنتجين والموزعين والمستهلكين من الوصول إلى الأسواق. ويثبط النزاع بشكل غير مباشر الاستثمار المنتج في الزراعة، وبذلك يخفض توافر الغذاء. وهو يحرم الحكومة من العائدات الضريبية ما يمنع إقامة شبكات أمان اجتماعي تعزز الأمن الغذائي. كما أن العواقب السياسية والاقتصادية للنزاع خارج حدوده الجغرافية هي أثر غير مباشر هام يتجلى في نزوح اللاجئين وتدهور المناخات الاستثمارية الإقليمية[1].

حيث أدت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية في الوطن العربي إلى إستنزاف طاقات وأموال ضخمة، وأوقفت العديد من المشاريع الكبرى، وساهمت في تعميق مشكلتي الفقر، والجوع لدى فئات واسعة من سكان الوطن العربي. وخير دليل على ذلك سوريا حيث قبل أحداث مارس 2011، كانت البلد الوحيد في المنطقة الذي كان مكتفيا ذاتيا في مجال إنتاج الغذاء، ولاسيما المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والشعير.

وبعد مرور خمس سنوات على الصراع المدمر، تتحول البلاد إلى مستورد صاف للقمح، في ظل تراجع إنتاج الفاكهة والخضار. يشار إلى أن سورية كانت أنتجت في السنوات التي سبقت الحرب الأهلية، محاصيل أكثر بفضل التحسينات التي أدخلت على ممارسات إدارة الأراضي والمحاصيل، التي ساعدت البلاد على جذب الأسواق الرئيسة في البلدان المجاورة والخليج[2].

يكتسي تأثير الأزمة السورية على الزراعة أهمية خاصة لأن القطاع هو مورد الدخل الرئيسي لنسبة كبيرة من السكان. فوفقا لخبراء سوريين محليين وخبراء زراعيين في الأمم المتحدة، يرتبط حوالي 40 % من سبل العيش في سورية بالزراعة بشكل أو بآخر. فضلا عن ذلك، سيؤدي تآكل ثروة

1. فيتو إنتيني، **النزاع واللاجئون وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، في: البيئة العربية والأمن الغذائي: التحديات والتوقعات، عبد الكريم صادق وآخرون محررا، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014، ص.122.
2. مركز كارينغي للشرق الأوسط، **انعدام الأمن الغذائي في سوريا التي مزقتها الحرب: من الاكتفاء الذاتي طوال عقود إلى الاعتماد على الواردات الغذائية**، http://carnegie-mec.org/2015/06/04/ar-pub-60866

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

مجتمعات المزارعين دورا حاسما في المشهد الاجتماعي–الاقتصادي مابعد الصراع، ولاسيما أن تهميش الريف في العقد الذي طبقت أثناءه الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية قبل أحداث العام 2011، اعتبر أحد العوامل الاقتصادية التي أججت الانتفاضة[1].

كما أن تراجع المساحات الزراعية خفض معايير العيش للمجتمعات الزراعية الريفية التي كانت تعتمد على الزراعة وتربية الماشية.

إضافة إلى ذلك، عسكرة العديد من الشباب الذين كانوا يعملون في القطاع الزراعي–الصناعي وفي الأراضي، هم الآن جزء من اقتصاد حرب يعتمدون عليه بشكل متزايد. فهم يتقاضون رواتب من مجموعات المعارضة المسلحة، التي لها مصادر دخل خاصة بها من عمليات النهب والسرقة والاستيلاء على أصول الدولة.

أما في السودان فالملاحظة الأبرز أن اندلاع القتال بين الحكومة والمعارضين لها كان له تأثير في المناطق ذات أهمية من حيث الموارد، التي يمكن الاعتماد عليها في سد العجز وهي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وهذا الأمر أثر في الحياة بصورة عامة وعلى قدرة المواطنين الموجودين هناك على الإنتاج والاعتماد الذاتي، فانقلب الأمر إلى نازحين يبحثون عن دعم، مما حدا بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية "الفاو" من مجاعة قالت أن " أكثر من 3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالبلاد، بسبب زيادة النزوح والصراع في إقليم دارفور وتوافد اللاجئين من دولة الجنوب".[2]

وقال عبدي أدان جاما، ممثل الفاو في بيان سابق أن السودان يمثل أزمة منسية تسير من سيئ إلى أسوأ " مشيرا إلى الحاجة الماسة لمساعدة الرعاة والفلاحين للحد من مزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي.

وعلى سبيل المثال، تعد منطقة دارفور واحدة من المناطق التي يعتمد سكانها على الزراعة التقليدية وتشكل لهم أساسا قويا في تأمين حياتهم المعيشية. بالإضافة إلى ذلك تعبر منطقة جبل مرة، في ولاية غرب دارفور، إحدى المناطق الأكثر خصوبة في السودان حيث تتمتع بمناخ البحر الأبيض. لكن العنف حول تلك المناطق إلى خراب لا فائدة منها.

ذات الأمر ينطبق على منطقة جنوب كردفان التي تشهد هي الأخرى تمردا مماثلا. فجنوب كردفان كانت من أكبر مصادر إنتاج وتسويق الذرة في السودان، وتعد من أكبر مناطق عمليات الإغاثة في تاريخ المنطقة التي كان إنسانها مكتفيا ذاتيا وبها مشاريع آلية كبيرة حتى لإنتاج القطن. لكن الحرب قضت على كل ذلك، حتى الزارعة المطرية التقليدية.

أما في اليمن فقد زاد الصراع من إفقار الشعب اليمني وزاد من أوجه ضعفه. فهناك ما لا يقل عن 8 ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، مع معاناة أكثر من 460 ألف طفل من سوء التغذية الحاد. وتخضع قدرة اليمنيين الملحوظة على مواجهة الأزمة إلى اختبار وصل إلى أقصى حدود التحمل. لقد دفعت الحرب الضعفاء من أفراد الشعب اليمني إلى حافة المجاعة[3].

1. **المرجع نفسه.**
2. أدم محمد احمد، **الغذاء في السودان – إهمال الماضي وآمال المستقبل**، جريدة النيلان الالكترونية: 2014/7/1 /http://www.theniles.org/ar/articles/food-crisis/2354
3. البنك الدولي، **موارد تمويلية من البنك الدولي تساعد البرامج الطارئة في اليمن** http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/emergency-programs-ground-yemen

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

و يواجه العراق منذ عام 2014 أزمة إنسانية معقدة حيث الصراع بين الجماعات الإرهابية والقوات المسلحة العراقية. خلف أكثر من 3 مليون نازح وأكثر من 10 مليون بحاجة إلى مساعدة إنسانية الأمر الذي يحد من توفير المساعدة المنقذة للحياة. وبينما تقلصت شبكة الحماية الاجتماعية الحكومية، انخفض الدعم الموجه إلى الرعاية الصحية وأماكن الطوارئ والتعليم والمياه والصرف الصحي بعد خفض الإنفاق العام في الموازنات العامة للعامين الماضيين.

وتنعكس ديناميات الصراع المتغيرة بسرعة في العراق على حالة الأمن الغذائي المتقلبة في جميع أنحاء البلاد. ويقدر أن 2.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 1.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ووفقا لنظام الرصد التابع لبرنامج الأغذية العالمي، بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات مرتفعة في المناطق التي شهدت صراعات وتهجير. وأشد الفئات ضعفا وانعداما للأمن الغذائي هي الأسر المعيشية والنازحون داخليا في مناطق الصراع، والعائدين في المناطق المحررة.(1)

المطلب الثاني: تحليل مؤشر الفجوة الغذائية، ونسبة الاكتفاء الذاتي: سنحاول دراسة واقع الغذاء من خلال تحليل: معدلات الفجوة الغذائية، معدلات الاكتفاء الذاتي:

أولا- الفجوة الغذائية: تعني فجوة السلع الغذائية الرئيسية بالسلع المستورة من خارج الوطن العربي وتم حسابها على أساس الفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية وما هو متاح من للاستهلاك، ومع عدم تضمين التجارة العربية البينية الزراعية من تلك السلع.

الجدول رقم(02): قيمة العجز من مجموعات السلع الغذائية في العالم العربي

المجموعات السلعية	القيمة (مليار دولار) 2011	القيمة (مليون دولار) 2012	القيمة (مليار دولار) 2013	القيمة (مليار دولار) 2014	القيمة (مليار دولار) 2015
مجموعة الحبوب	18.2	21.26	23.1	24.3	24.1
البطاطس	0.06	0.01	0.1	0.3	0.01
البقوليات	0.84	0.81	0.7	0.6	0.7
جملة الخضر	0.66	2.25	2.9	3.0	2.5
جملة الفاكهة	0.347	0.39	2.2	2.4	1.7
التمور		3.33	0.2	0.3	0.2
السكر	3.97	4.93	4.2	3.2	2.9
الزيوت النباتية	2.93	4.93	4.5	4.0	2.2
جملة اللحوم	6.38	7.75	6.3	6.8	5.9

- البنك الدولي، **شراكة بين البنك الدولي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدعم الأمن الغذائي في اليمن**
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/08/02/world-bank-and-food-and-agriculture-organization-partner-to-support-food-security-in-yemen

1. حسين أحمد السرحان، **نظرة في التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام 2017**، شبكة النبأ المعلوماتية،2017-07-16
2. http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/11799

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الأسماك	0.37	0.08	1.4	1.6	1.1
البيض	0.04	0.08	0.1	0.1	0.7
الألبان ومنتجاتها	3.65	1.29	2.2	2.8	2.9
إجمالي الفجوة الغذائية	35.25	36.71	34.4	34.2	33.5

المصدر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2013، ص30.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2014، ص.28.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي 2015، ص.29.

الأرقام بين قوسين تشير إلى وجود فائض.

وقد شهدت قيمة الفجوة الغذائية العربية تراجعا في السنوات الأخير، فبعد أن كانت نحو (36.7) مليار دولار في عامة 2012م أصبحت في حدود (33.5) مليار دولار في 2015 (كما هو مبين في الجدول رقم02)، وذلك نتيجة لعوامل عدة لعل أهمها:

– انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية.

– تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية بفضل الجهود المبذولة من الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

– تراجع حجم الواردات للعديد من السلع الغذائية في الدول العربية.

و تراوحت مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في القيمة الإجمالية لسلع العجز بين نحو (62.1%) سنة 2015 للحبوب، بعد كانت (65.7%) سنة 2014، و(64.9%) سنة 2013، وترتفع قيمة الفجوة الغذائية للسكر المكرر (7.5%) سنة 2015، بعدما كانت (7.1%، 7.1%) لعامين 2014 و2013 على التوالي. و 7.6% للألبان ومنتجاتها و5.7% للزيوت النباتية. وتساهم تلك مجتمعة بنحو (98%) من القيمة الإجمالية لسلع العجز. وتساهم محاصيل الخضر بنحو (47.5%) من قيمة الفائض التصديري، والأسماك بنحو 21.1%، والفاكهة بنحو 33.4%.

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقا لأعداد السكان ومستويات الدخول والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، هذا بجانب الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها. ويتضح من (الجدول 03) أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة (23.2%).

الجدول رقم (03): قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية

الدولة	2013	2014	2015
السعودية	25.7	23.6	23.2
الجزائر	12.2	16.8	18.8
مصر	15.1	15.7	12.5
الكويت	4.3	3.5	7.8
قطر	3.4	4.3	3.9
الأردن	3.5	3.0	3.9

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

العراق	3.4	3.1	3.4
ليبيا	2.9	2.6	3.2
لبنان	3.2	3.0	3.8
السودان	2.7	1.7	2.6
عمان	1.6	2.0	3.7
تونس	1.9	2.0	0.3
البحرين	1.0	1.4	0.9
فلسطين	0.7	0.6	0.6
دول أخرى	10.4	9.3	10.1
الإجمالي	100	100	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص30.

وتعاني الدول العربية عجزا في كافة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الخضروات والفاكهة والأسماك وهو عجز متراكم ومتصاعد منذ عام 1990. وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز الغذائي إلى ازدياد الطلب على الأغذية بسبب زيادة السكانية، وارتفاع مستوى الدخل لشرائح متزايدة من السكان، وتوسع الحياة الحضرية يقابل ذلك تدني مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن غلبة وسائل الإنتاج التقليدية، وضعف مخرجات البحوث العلمية، وعدم استخدام التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية، وضعف كفاءة الري، وفي ظل السياسات الزراعية العربية القائمة وأولويات التنمية في خطط الدول العربية، فمن المتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات القادمة.

ثانيا: الاكتفاء الذاتي: استمرت معدلات الاكتفاء الذاتي متدنية للسلع الغذائية الرئيسية للأسباب المذكورة أنفا، وأهمها عدم تحقيق زيادة في الإنتاج تكافئ زيادة الطلب على الأغذية، وعدم استثمار الموارد الأرضية والمائية المتوفرة بشكل رشيد، وضعف حصة القطاع الزراعي والصناعات الغذائية من الاستثمارات الداخلية والخارجية، والتوجه القطري في رسم السياسات الزراعية. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في نسبة الاكتفاء الذاتي مقارنة بالسنوات الماضية كما هو موضح في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (%)

السلعة	متوسط (2007-2012)	2013	2014	معدل التغير بين 2013-2014
السكر	30.8	32.7	35.7	9.2
الزيوت النباتية	35.0	35.4	35.1	(0.8)
مجموعة الحبوب	46.9	51.1	52.6	2.9
القمح	45.24	51.47	51.5	0.15
الذرة الشامية	34.37	36.54	30.8	(15.70)
الأرز	62.98	63.34	62.5	(1.33)
الشعير	35.69	32.92	40.6	23.23
البقوليات	57.9	65.5	65.2	(0.5)
لحوم بيضاء	68.5	70.9	73.1	3.1

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الألبان ومنتجاتها	74.5	83.0	81.0	(0.1)
لحوم حمراء	82.1	80.3	81.0	0.9
البيض	96.3	97.1	97.5	0.4
الفاكهة	96.6	107.3	107.9	0.6
الأسماك	99.7	101.5	102.2	0.7
الخضر	85.5	108.9	113.1	3.9
البطاطس	100.7	105.1	105.4	0.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي، 2014، ص29

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن معدلات الاكتفاء بقيت في مستوياتها أو حققت تراجعا كما الحال بالنسبة للقمح والبطاطس و البقوليات والزيوت النباتية والألبان.وبقيت السلع الغذائية تتوزع إلى ثلاث مجموعات من حيث نسب الاكتفاء الذاتي في عام 2014:

- المجموعة الأولى وتضم السلع التي حققت فائضا تصديريا وتشمل الخضروات والفواكه والبطاطس و الأسماك بنسبة113.1% و107.9% و 105.4% و102.2% على التوالي.

- والمجموعة الثانية التي حققت اكتفاء متوسطا وتضم الألبان 82.2% و اللحوم 77.5% والبقوليات 65.2% والأرز 62.5%.

- المجموعة الثالثة وتضم سلع العجز الغذائي، التي تشمل الحبوب والدقيق 52.6%، والقمح 51.5%، والسكر 35.7% والزيوت النباتية 35.1%.

وترجع أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها. وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية، وعدم فعالية برامج التنمية الريفية وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية، وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية. ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المالية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوطات كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمل الشريحة الأوسع من السكان أعباء كبيرة جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك أثارا سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول العربية.

المطب الثالث: تحليل مؤشر الصادرات والواردات الغذائية العربية: هناك مؤشرات أخرى تدل على حالة العجز الغذائي العربي، تتمثل في الفارق بين الصادرات والواردات الغذائية، فإن كانت الصادرات أكثر من الواردات دلت على حالة فائض غذائي، وعكس ذلك يدلل على حالة العجز الغذائي، وتتفاوت هذه الحالة تبعا للقيمة التي تسجلها كل من الصادرات والواردات، وفي حالة العالم العربي، فالملاحظ من جدول الصادرات والواردات

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

رقم (05)، أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، حيث تقدر قيمة الواردات المواد الغذائية لسنة 2015 بـ 57.5 مليار دولار، أما الصادرات فتقدر 3.68 مليار دولار لنفس السنة.

جدول (05): تطور كميات وقيم الصادرات والواردات العربية من الحبوب والسكر والزيوت النباتية(الكمية مليون طن)، (القيمة مليار دولار)

المجموعات السلعية	الصادرات				الواردات			
	متوسط الفترة 2008-2014		2015		متوسط الفترة 2008-2014		2015	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
القمح والدقيق	0.5	0.2	0.4	0.2	32.3	10.9	32.7	11.0
الذرة الشامية	0.1	0.3	0.1	0.04	15.3	4.6	17.6	5.2
الشعير	0.05	0.02	0.04	0.01	11.2	3.1	11.5	3.0
الأرز	0.6	0.5	0.3	0.2	4.7	4.4	5.0	4.5
الذرة الرفيعة	0.07	0.02	0.1	0.03	0.6	0.2	0.6	0.2
الحبوب والدقيق	1.7	0.9	1.6	0.7	65.0	23.6	72.3	25.2
السكر المكرر	1.8	1.2	2.3	1.2	9.1	5.2	9.2	5.1
الزيوت النباتية	1.0	1.6	0.6	1.3	3.9	2.9	3.6	3.3
المجموع	5.82	4.74	5.44	3.68	142.1	54.9	152.5	57.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، جامعة الدول العربية ،2015، ص.3.

أولا : مجموعة الحبوب والسكر:

1-**الحبوب**:تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (05) أن قيمة الصادرات من مجموعة الحبوب والدقيق قد انخفضت من نحو (0.9) مليار دولار لمتوسط الفترة (2008-2014م) إلى نحو (0.7 مليار دولار) في عام 2015م، لتشكل نحو 6.4% من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية النباتية البالغة نحو (11.0) مليار دولار، بينما زادت قيمة الواردات منها إلى نحو (25.2) مليار دولار مقارنة بنحو (23.6) مليار دولار لمتوسط الفترة المشار إليه في الجدول رقم (05).

كما تشكل واردات الحبوب نحو (61.1%) من إجمالي قيمة واردات السلع الغذائية النباتية ونحو (42.6%) من إجمالي واردات السلع الغذائية النباتية والحيوانات الحية ومنتجاتها، والأسماك. وتتصدر السعودية ومصر قيمة الواردات من الحبوب بما نسبته (21.1%) و (19.2%). كما هو مبين في الشكل رقم (02).

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الشكل رقم (02): مساهمة الدول العربية في قيمة واردات الحبوب عام 2015م

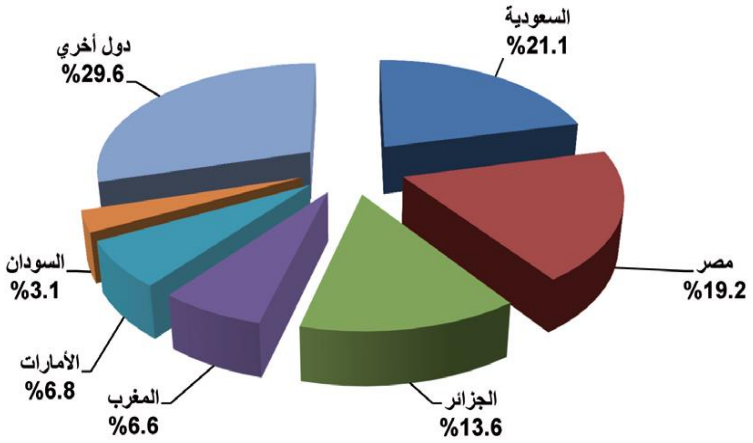

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، **المرجع السابق**، ص3.

لم تشهد قيمة صادرات الدول العربية من القمح والدقيق في 2015 أي تغيير فقد استقرت عند نحو (0.2%) مليار دولار في عام 2015 وهي متوسط قيمة الفترة (2008-2014م)، بينما زادت قيمة الواردات منه إلى نحو (10.96) مليار دولار مقارنة بنحو (10.86) مليار دولار متوسط الفترة المشار اليه ، وكان نصيب واردات القمح من إجمالي واردات الحبوب نحو (43.5%).

2- **الذرة الشامية**: أما فيما يتعلق بالذرة الشامية فقد زادت قيمة صادرتها من نحو (0.03) مليار دولار لمتوسط الفترة (2008-2014) إلى نحو (0.04) مليار دولار عام 2015، بينما زادت قيمة الواردات منها إلى نحو (5.23) مليار دولار مقارنة بنحو (4.61) مليار دولار لمتوسط الفترة المشار إليها، ويرجع ذلك لزيادة الاحتياجات العلفية نتيجة التوسع في مشروعات الدواجن في بعض الدول العربية، وتشكل وارداتها من إجمالي الحبوب نحو (20.8%). ويوضح الشكل رقم (03) مساهمة الدول العربية في قيمة واردات الذرة الشامية.

الشكل رقم (03): مساهمة الدول العربية في قيمة واردات الذرة الشامية عام 2015.

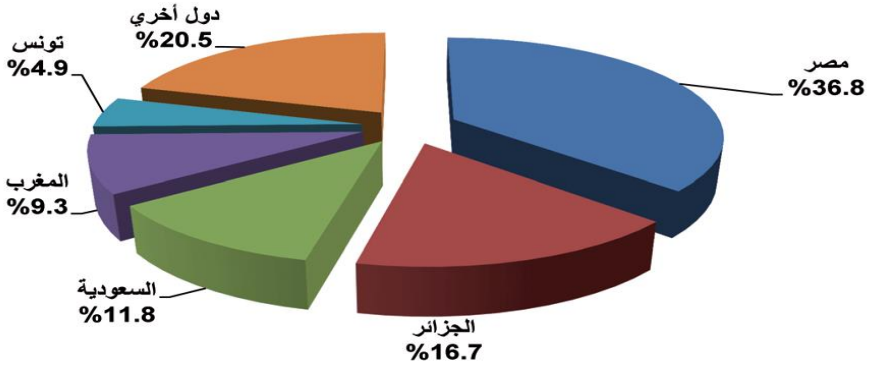

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المصدر: المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص5.

3- الذرة: ازداد إنتاج الذرة الرفيعة في الوطن العربي من نحو (2.4) مليون طن عام 2014 ليصل إلى (7.6) مليون طن عام 2015. وذلك نتيجة لتحسن هطول الأمطار في السودان الذي ينتج نحو (80.7%) من الإنتاج العربي من هذا المحصول في مساحة تعادل نحو (91.7%) من إجمالي مساحته الإجمالية وبمعدل إنتاجية متدنية تقدر بنحو (0.5) طن للهكتار.

4- **الشعير:** شهد عام 2015 تراجعا لإنتاج الشعير بالمقارنة بمتوسط الفترة (2008-2013) من (6.0) مليون طن إلى نحو (4.7) مليون طن. ويتركز إنتاجه في الزراعات البعلية بكل من المغرب، والجزائر، وتونس، والعراق بنسبة (46.1%)،(22.5%)،(7.8%)،(3.7) على الترتيب حيث تساهم تلك الدول بنحو (80.1%) من إجمالي إنتاج المحصول بالوطن العربي (كما هو موضح في الشكل رقم 04).

الشكل رقم (04): مساهمة الدول العربية في إنتاج الشعير عام 2015

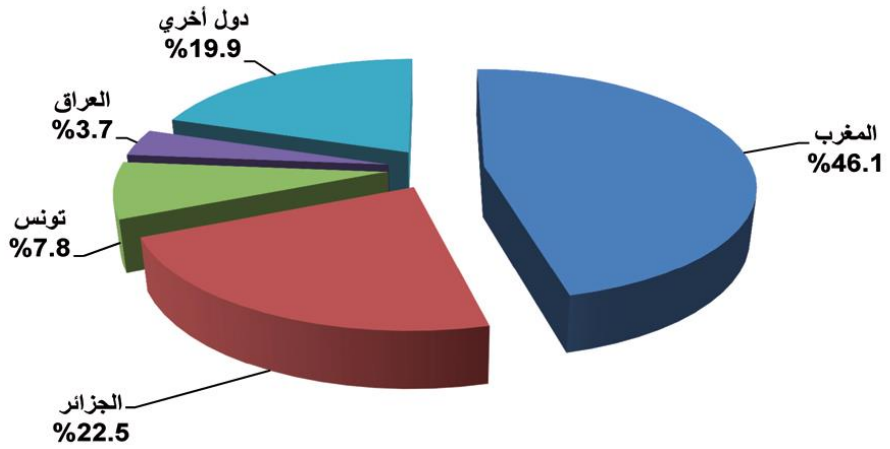

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص7.

ويشكل إنتاج الشعير في الوطن العربي ما نسبته (3.3%) من إنتاجه العالمي المقدر بنحو (143.6) مليون طن. ويغطي الإنتاج العربي من الشعير ما نسبته (29.1%) من حجم الاحتياجات السنوية.

وتقدر إنتاجية الشعير بنحو (0.9) طن للهكتار على مستوى الوطن العربي في عام 2015م، وهي تعادل (31.0%) من إنتاجيته على المستوى العالمي المقدرة بنحو (2.9) طن للهكتار. وتتفاوت إنتاجيته ين الدول العربية حيث تبلغ أقصاها في مصر بنحو (4.9) طن للهكتار، وأدناها في الأردن بنحو (0.4) طن للهكتار، وتتراوح بين نحو (0.6) و(2.4) طن للهكتار في العراق، وتونس، والمغرب، والجزائر.

وتراجعت قيمة الصادرات العربية من الشعير إلى نحو (0.01) مليار دولار في 2015 مقابل (0.02) مليار دولار لمتوسط الفترة (2008-2014)، كما تراجعت قيمة وارداتها إلى نحو (2.95) مليار دولار في 2015 مقابل (3.09) مليار دولار لمتوسط الفترة المشار إليها، وتشكل قيمة وارداتها نحو (11.7%) من إجمالي واردات الحبوب في 2015، ويتبين من الشكل (05) أن السعودية تستورد ما نسبته (67.7%) من واردات الشعير بالوطن العربي.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الشكل رقم (05): مساهمة الدول العربية في قيمة واردات الشعير عام 2015

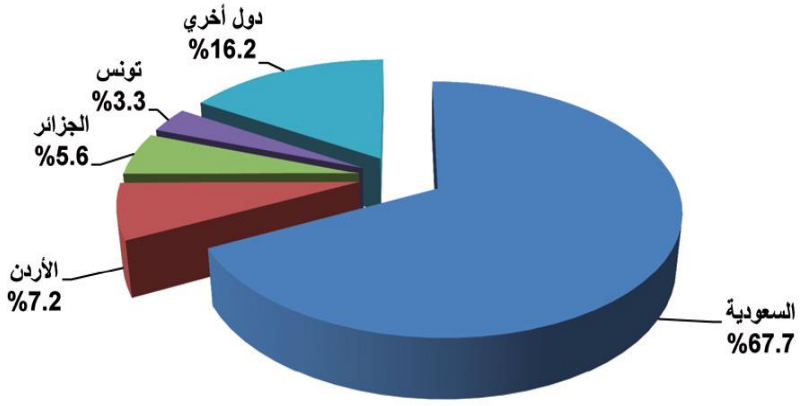

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص.7

5- **الأرز:** تراجعت صادرات الأرز إلى نحو (0.2) مليار دولار في عام 2015 مقابل (0.5) مليار دولار لمتوسط الفترة (2001-2014)، كما ازدادت قيمة وارداتها من نحو (4.4) مليار دولار لمتوسط الفترة المشار إليها إلى نحو (4.5) مليار دولار في 2015م، وتشكل قيمة وارداته نحو (17.9%)من إجمالي واردات الحبوب. ويتضح من الشكل (06) أن قيمة واردات السعودية والإمارات من الأرز تشكل ما نسبته (33.4%) و (21.3%) على الترتيب الإجمالي قيمة واردات الأرز في الوطن العربي.

الشكل رقم(06): مساهمة الدول العربية في قيمة واردات الأرز عام 2015

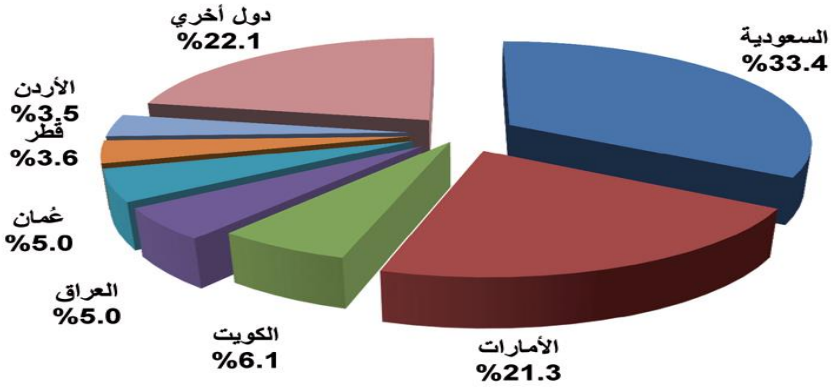

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص.8

5– **السكر:** في حين شهد إنتاج السكر في الوطن العربي زيادة في عام 2015 بنحو (9.7%) عن العام الذي سبقه ليبلغ (3.4) مليون طن، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة إنتاج مصر من السكر المكرر بنحو (15.8%) أي من (1.9) مليون طن إلى (2.2) مليون طن نتيجة تنبي

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

إستراتيجية متكاملة للنهوض بإنتاجية القصب والبنجر وترشيد استخدام المياه. ويعادل إنتاج الوطن العربي من السكر حوالي 1.9% من نظيره العالمي، ويغطي حوالي (39.2%) من الاحتياجات العربية الحالية. وتنتج مصر والسودان والمغرب نحو (97.7%) من الإنتاج العربي من السكر. (الشكل07)

شكل رقم (07): مساهمة الدول العربية في إنتاج السكر عام 2015

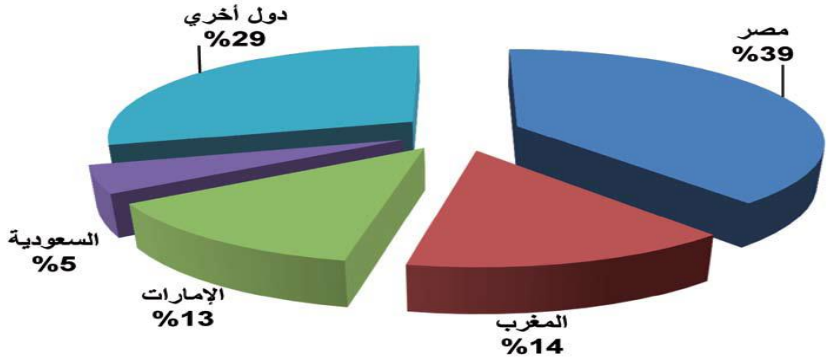

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص13.

وتوضح بيانات التجارة الخارجية للسكر المكرر وفق الجدول رقم(06) استقرار قيمة صادرات الوطن العربي منه في عام 2015، وزيادة كمية الصادرات مقارنة بمتوسط الفترة (2008–2014) وذلك لتراجع الأسعار العالمية لطن السكر من (385.4) دولار إلى (296.3) دولار.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الجدول رقم (6): إنتاج وإنتاجية السلع النباتية الأخرى ونسبة الاكتفاء الذاتي

السلعة	الإنتاج (مليون طن)				نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	الإنتاجية (طن للهكتار)			
	متوسط2008-2013	2014	2015	الإنتاجية العالمية	نسبة العربي إلى العالمية %	2014	2015	الإنتاجية العالمية	نسبة العربي إلى العالمية%
الخضر	52.7	51.9	55.2	1138.6	4.8	105.6	-	-	-	-
الفاكهة	31.4	34.6	36.2	679.3	5.3	102.5	-	-	-	--
التمور	5.4	5.8	5.7	8.1	70.4	98.7	7.3	7.2	7.0	102.9
البطاطس	12.7	15.0	14.4	374.8	3.8	102.3	23.0	22.9	19.5	117.4
البقوليات	1.4	1.4	1.3	77.7	1.7	57.7	-	-	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص12.

وتشكل قيمة الصادرات العربية من السكر نحو (10.9%) من قيمة صادرات السلع الغذائية النباتية في عام 2015، ويشكل إعادة التصدير نحو (74.6%) من صادرات السكر العربية وتأتي الإمارات في المرتبة الأولى في هذا الشأن بنسبة (35.6%) ومن ثم الجزائر بنسبة (32.2%)، والسعودية بنسبة (6.8%).أما الواردات العربية من السكر فقد شهدت تراجعا بين عامي 2014-2015 من نحو (12.7) مليون طن إلى نحو (10.0) مليون طن.

ثانيا: السلع النباتية الأخرى: تشمل السلع النباتية الأخرى: الخضر، والفاكهة، والبطاطس، والبقوليات. وتعتبر الخضر والفاكهة والبطاطس من المحاصيل التي تحظى بأهمية خاصة في الزراعة العربية نسبة لأهميتها التصديرية والغذائية، أما البقوليات فإنها تشكل أحد مصادر البروتين النباتي المهمة في العديد من الدول العربية.

1- الخضر: يتزايد الطلب على الخضر بتزايد أعداد السكان وتحسين مستويات الدخول وزيادة الوعي التغذوي. كما تتميز بانتشار إنتاجها في كافة الدول العربية تحت أنماط ونظم زراعية متباينة منها التقليدي ومنها الحديث. ويحقق الوطن العربي درجة عالية من الاكتفاء الذاتي الخضر اذ بلغت نحو (105.6%) في عام 2015، نتيجة لارتفاع الإنتاج بين عامين 2014 و2015 بنسبة (3.3%)، وبذلك يسجل إنتاجا بلغ (55.2) مليون طن (ما يعادل 4.8% من الإنتاج العالمي للخضر) من مساحة تقدر بنحو (2.4) مليون هكتار (كما هو موضح في الجدول رقم 07).

الجدول (07): تطور كميات وقيم الصادرات والواردات العربية من السلع النباتية الأخرى-(**الكمية مليون طن**)، (**القيمة مليار دولار**)

المجموعات السلعية	الصادرات				الواردات			
	متوسط الفترة 2008-2014		2015		متوسط الفترة 2008-2014		2015	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الخضر	4.03	2.65	4.1	3.1	2.93	1.48	2.7	1.3
الفاكهة	4.16	3.14	4.5	4.0	4.96	3.31	5.1	3.3
البطاطيس	0.85	0.32	1.0	0.3	0.83	0.48	0.9	0.4
البقوليات	0.24	0.24	0.3	0.4	1.34	1.15	1.4	1.2

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص13.

وعلى الرغم من أن زراعة الخضر تنتشر في جميع الدول العربية إلا إن هناك بعض الدول العربية لها ثقل نسبي في زراعتها لاعتمادها على نظام الزراعة المروية. وفقا لبيات 2015 تتصدر مصر قائمة الدول العربية المنتجة للخضر بإنتاج يقدر بنحو (33.3%) تليها الجزائر بنحو (22.6%)ثم المغرب بنحو (9.5%) والسودان بنحو (8.1%) وتونس بنحو (5.3%). وتساهم تلك الدول الخمس مجتمعة بنحو (78.8%) من إنتاج الوطن العربي من الخضر في عام 2015.

وتوضح بيانات التجارة الخارجية للسلع الغذائية بالجدول رقم (09) اتجاه كمية وقيمة صادرات الوطن العربي من الخضر نحو زيادة في عام 2015 مقارنة بمتوسط الفترة (2008-2014). وتشكل قيمة الصادرات العربية من الخضر نحو (28.2%) من قيمة صادرات السلع الغذائية النباتية في عام 2015.

وتعتبر كل من مصر والمغرب والأردن وسوريا من أهم الدول العربية المصدرة للخضر الطازجة والمجففة حيث ساهمت كل منها في كمية صادرات الوطن العربي من الخضر عام 2015 بنحو (24.4%) ، و(21.2%)، و(18.6%)و (16.6%) على الترتيب.

وبعكس الصادرات، فإن كمية وقيمة واردات الدول العربية من مجموعة الخضر قدر تراجعت في عام 2015 مقارنة بمتوسط الفترة (2008-2014) بنحو (8.5%) للكمية ونحو (13.8%) للقيمة. وتمثل واردات السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وسلطنة عمان نحو (64.8%) من واردات الدول العربية من الخضر حسب تقديرات عام 2015م، وبنسب تراوحت بين (19.8%) للسعودية و(6.4%) لسلطنة عمان.

2- **الفاكهة:** تحقق الدول العربية درجات عالية من الاكتفاء الذاتي منها بلغت على المستوى العام (102.5%) في عام 2015(جدول رقم 06) بإنتاج يقدر بنحو (36.2) مليون طن. وتتنوع حاصلات الفاكهة بدرجة واسعة إلا أن الثقل الإنتاجي الكمي منها يتركز في الموالح التي تشكل نحو (29.7%) من الإنتاج والتمور التي تمثل (16.8%)، والعنب (10.4%). يتركز إنتاج الفاكهة في الوطن العربي في مصر بنحو (40%) من جملة الإنتاج، ومن ثم المغرب (10.9%) والجزائر (9.5%) والسودان (5.9%).

وتمثل الفاكهة إحدى المجموعات السلعية الزراعية التصديرية المهمة في للوطن العربي، ويأتي ترتيبها في المرتبة الثانية من حيث قسمة صادراتها بعد الأسماك (كما هو موضح في الشكل رقم 08). وقد بلغت كمية صادرات الفاكهة من الدول العربية في 2015 نحو (4.5) مليون طن بقيمة (4.0) مليار دولار. وتعتبر مصر أهم الدول العربية مساهمة في تلك الصادرات حيث بلغ نصيبها نحو (38.7%) تلتها كل من المغرب، والإمارات، والسعودية، ولبنان وتونس. أما واردات الدول العربية في 2015م فقد قدرت بحوالي (5.1) مليون طن بقيمة بلغت نحو (3.3) مليار دولار.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

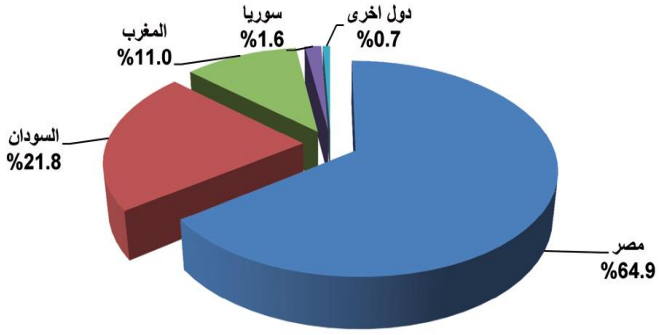

شكل (08): مساهمة الدول العربية في قيمة الصادرات من الفاكهة عام 2015م

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص.9

3- **البطاطس**: تعتبر سلعة البطاطس من السلع الزراعية التصديرية المهمة لعدد من الدول العربية مثل: مصر والمغرب والسعودية ولبنان حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي منها بنحو (102.3%). وتنتج الدول العربية حوالي (3.8%) من إجمالي الإنتاج العالمي من البطاطس حيث كان الإنتاج في 2015 نحو (14.4) مليون طن والإنتاجية نحو (22.9) طن للهكتار (كما هو موضح في الجدول رقم 06).

وتنتج مصر، والجزائر والمغرب نحو (75.4%) من الإنتاج العربي من البطاطس بمساهمة تقدر حوالي (32.0%)، و(31.2%)، و (12.2%) على التوالي بينما تتراوح مساهمة العراق والسعودية، والسودان، وتونس، وليبيا ولبنان بين (3.3%) و(2.2%).

4- **البقوليات**: تعتبر البقوليات من السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة نسبيا إذ بلغ معدلها في 2015م نحو (57.7%)، وهي بذلك تمثل سلعة استيرادية أكثر منها سلعة تصديرية. ويعتبر التبادل التجاري التصديري منها محدودا في الوطن العربي، سواء في صورة صادرات فعلية او في صورة إعادة صادرات.وتوضح بيانات (جدول 07) الاستقرار النسبي لكل من كميات وقيم الصادرات و واردات البقوليات بين متوسط الفترة (2008-2013) و 2015م.

ثالثا: أوضاع إنتاج وتجارة و استهلاك المنتجات الحيوانات والسمكية: يزخر الوطن العربي بثروة حيوانية مقدرة يصل تعداد الأبقار فيه إلى حوالي (55.1) مليون رأس والجاموس (4.4) مليون رأس، بينما تعداد الأغنام وصل إلى (184.2) مليون رأس، والماعز إلى (91.3) مليون رأس، والإبل إلى (16.7) مليون رأس، إلا أنها تتسم بانخفاض إنتاجيتها وبخاصة من اللحوم الحمراء والألبان، حيث أن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية يعتمد على النظام الرعوي التقليدي، بالإضافة إلى تدهور المراعي في المنطقة العربية وزيادة الحمولة عليها، وشح الميزانيات المخصصة للإنفاق على بحوث وتحسين السلالات الحيوانية المزرعية. وبالرغم من ذلك فقد حقق إنتاج اللحوم بشقيها والأسماك وبيض المائدة تزايدا ملحوظا، وقد يعزي ذلك إلى الاهتمام الذي حظي به قطاعا الإنتاج الحيواني والسمكي في العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة، فيما شهد قطاع الألبان ومنتجاته انخفاضا طفيفا في إنتاجه في 2015 مقارنة 2014.[1]

1. لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015. جامعة الدول العربية، الخرطوم،2015 ، ص17.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

بلغت قيمة صادرات الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والأسماك من الدول العربية نحو (7.3) دولار في 2015 مقارنة بنحو (5.8) مليار دولار لمتوسط الفترة (2008-2013)، بينما بلغت قيمة الواردات نحو (16.1) مليار دولار في 2015 مقارنة بنحو (16.8) مليار دولار لمتوسط الفترة (2008-2013)، وقد ساهمت فيها واردات الألبان ومنتجاتها بنحو (37.6%)، ولحوم الدواجن بنحو (20.8%)، واللحوم الحمراء بنحو (19.9%) والأسماك بنحو (10.5%) (كما هو موضح في الجدول رقم 08).

الجدول رقم (08): إنتاج وتجارة واستهلاك اللحوم الحمراء

البيان	متوسط الفترة2008-2013	2014	2015	التغير بين متوسط الفترة (2008-2013) و2015 %
الإنتاج (مليون طن)	4.5	4.0	4.8	6.7
كمية الصادرات(مليون طن)	0.076	0.08	0.10	25.0
قيمة الصادرات (مليار دولار)	0.20	0.24	0.29	45.0
كمية الواردات (مليون طن)	0.98	1.01	0.85	(20.0)
قيمة الواردات (مليار دولار)	3.34	4.43	3.43	3.0
الاكتفاء الذاتي	80.45	83.18	87.2	8.4
متوسط نصيب الفرد العربي السنوي (كيلو جرام/ السنة)	15.5	12.3	13.9	(10.3)
متوسط نصيب الفرد العالمي السنوي(كيلو جرام/ السنة)	/	/	12.3	/

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص18.

الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة

وفي الأخير فقد بلغت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو (74.1) مليار دولار في 2015م، ساهمت فيها الصادرات بنحو (17.2) مليار دولار، وارتفعت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات بين عامي 2014 و2015 من نحو (29.2%) إلى نحو (30.2%).

وبلغت قيمة الصادرات من السلع النباتية الغذائية بالوطن العربي 2015م نحو (11.0) مليار دولار، بينما قدرت قيمة وارداتها بنحو (40.9) مليار دولار، كان نصيب واردات الحبوب فيها نحو (61.6%)، والسكر الخام نحو (12.4%) والزيوت النباتية نحو (10.6%). وأما قيمة الصادرات الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والأسماك فقد بلغت نحو (7.3) مليار دولار، والواردات منها نحو (18.2) مليار دولار في 2015، ساهمت فيها واردات الألبان ومنتجاتها بنحو (36.9%)، ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء بنحو (18.9%)، والأسماك بنحو (11.8%).(كما هو موضح في الجدول رقم 09).

جدول (09): قيمة الصادرات والواردات الكلية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولار).

البيان	2013	2014	2015
الصادرات الكلية	1316.3	1229.6	1273.0
الصادرات الغذائية	17.8	17.6	17.2

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الصادرات الغذائية العربية البينية	9.4	13.1	7.6
الواردات الكلية	860.6	889.3	875.0
الواردات الغذائية	58.4	60.2	56.9
الواردات الغذائية العربية البينية	6.1	8.4	6.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015، ص25.

المبحث الثاني: أثار العجز الغذائي على إختراق الأمن القومي العربي: أدت تبعية البلدان العربية إلى تأمين جزء متزايد من غذائها من السوق العالمية، إلى تداعيات خطيرة على أمنها خاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي مباشرة، وما نتج عنهم من تداعيات ثانوية، وبالتالي سنحاول في هذا المبحث أن نعالج تداعيات الأمن الغذائي على إختراق الأمن القومي العربي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للعجز الغذائي على إختراق الأمن القومي العربي: في ظل معدلات تطور الإنتاج والإنتاجية المتواضعة، وأساليب الاستثمار السائدة في الدول العربية، واختلال التوازن بين نسبة نمو الصادرات مقابل الواردات من السلع الغذائية، وازدياد الطلب المضطرد على الغذاء نتيجة للنمو السكاني المرتفع، وتحسن مستوى الدخل لدى شرائح مختلفة من الدول العربية، يزداد العجز بمعدلات متصاعدة دون أية مؤشرات على تقليصه، نتج عنه تهديد مباشر للأمن الاقتصادي العربي تمثل في:

أولا: تطور أسعار(*) المواد الغذائية وأثارها على إختراق الأمن القومي العربي: تتنوع الأسباب وراء ارتفاع أسعار الغذاء، مع عدم قدرة الخبراء على الاتفاق على عامل واحد كسبب للارتفاع المفاجئ. في الواقع، أدى ارتفاع الأسعار نتيجة اندماج العديد من الديناميكيات الهيكلية في جانب العرض، بما في ذلك تباطؤ في إنتاجية الحبوب على الصعيد العالمي، ومخزونات الحبوب غير الكافية على مستوى العالم، والقيود التجارية أو الحظر على تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية، وتحويل الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع تكلفة النفط والنفقات المرتفعة الناجمة عن الأسمدة والطاقة، والاستثمار القائم على المضاربة في السلع.

وكانت عوامل الضغط من جانب الطلب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مسؤولة أيضا عن ارتفاع أسعار الغذاء، والناتجة إلى حد كبير عن تزايد سكان العالم وتغير أنماط الاستهلاك في العالم النامي، في حين انخفضت أسعار الغذاء عن أعلى مستوياتها منذ عام 2008، إلا أنها تظل أعلى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة، وتشير أراء الخبراء إلى أن هذا سيظل هو الحال حتى تتم معالجة العوامل التي أدت إلى ارتفاع التكاليف في المقام الأول بشكل كاف. ولا تزال برامج إنتاج الوقود الحيوي تلقى التشجيع في الدول الكبرى المنتجة للحبوب، ولم يتم تعزيز احتياطيات الحبوب العالمية بما يكفي في

(*) بلغ متوسط **مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء** (المؤشر) 179.1 نقطة في يوليو/تموز 2017، بارتفاع قدره 3.9 نقاط (2.3 في المائة) عن مستواه المسجّل في يونيو/حزيران، وهو ما يمثل ارتفاعا للشهر الثالث على التوالي. وقد أدى هذا الارتفاع الأخير إلى ارتفاع المؤشر بقرابة 16.6 نقاط (10.2 في المائة) عن مستوى السنة الماضية، وهو أعلى مستوى له منذ يناير/كانون الثاني 2015. كما دعّمت مجموعة من القيود على العرض وتحركات العملات أسعار معظم الحبوب والسكر ومنتجات الألبان. وفي الوقت الذي ظلت فيه قيم اللحوم مستقرة مقارنة بالشهر السابق، فإن مؤشر الزيوت النباتية شهد انخفاضا. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية في العالم: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء** http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

السنوات الفاصلة، ولم تواكب الإمدادات الغذائية الطلب المتزايد الناجم عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وأنماط الاستهلاك المتغيرة في أجزاء معينة من العالم النامي[1].

كما تتأثر البلدان العربية على وجه الخصوص بتلك التطورات الدولية، وهي أكبر المستوردين للحبوب في العالم وتعتمد على الأسواق العالمية لتلبية حوالي 50% من حاجتها للسعرات الحرارية، ويتوقع أن يزداد هذا الاعتماد على الواردات بحيث سيتم استيراد نحو ثلثي الغذاء المستهلك في البلدان العربية بحلول سنة 2030.

جميع الدول العربية تقريبا تعتمد إلى حد كبير على الواردات من أجل أمنها الغذائي و التغذية. وهذا يستدعي تحديات معينة خلال فترة التقلب الكبير في الأسواق العالمية. وتواجه البلدان المستوردة نوعين من المخاطر: خطر الارتفاعات الحادة في الأسعار وخطر حدوث اضطراب في الإمداد المادي. والطلب في البلدان العربية على واردات الأغذية وخصوصا الحبوب، ليس مرنا إلى حد كبير، ما يعني أنها غير قادرة على تخفيض الواردات ردا على زيادة الأسعار ولذلك ينبغي أن تتحمل الأثر الكامل لارتفاع الأسعار. إضافة إلى ذلك وفي أوقات النواقص تفرض البلدان أحيانا حظرا على الصادرات. لذلك، فإن البلدان العربية قد تكون غير قادرة على الوصول إلى واردات الأغذية بأي سعر. كما أن واردات الأغذية قد تتوقف بسبب الحروب أو النزاع المدني أو الكوارث الطبيعية.

وبالنسبة إلى التأثر بتقلب أسعار الغذاء، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى هي الأكثر تأثرا بصدمات الأسعار والإمدادات. وهذه مجموعة من البلدان شديدة الاعتماد على الواردات وتواجه في الوقت ذاته قيودا ملزمة على الموارد المالية والعملة الأجنبية. هذه المجموعة تشمل بلدانا مثل مصر أو الأردن أو لبنان أو تونس. والمجموعة الثانية أقل تأثرا بصدمات الأسعار لان لديها موارد مالية واحتياطات دولية كافية، لكنها عرضة لصدمات الإمدادات لأنها تعتمد إلى حد كبير على الغذاء المستورد. هذه المجموعة تشمل بلدانا مثل الكويت أو السعودية أو الإمارات. والمجموعة الثالثة هي أقل ما يكون تأثرا لأنها أقل اعتمادا على السوق الدولية من أجل الأمن الغذائي. هذه المجموعة يمكن أن تشمل المغرب.[2]

وتظهر لنا أيضا تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المواطن العربي في العناصر التالية:[3]

– الآثار على استهلاك الفردي للمواد الغذائية: يؤدي الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها من التداعيات إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات الشخصية أو العامة لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الارتفاع وضمن سلم الأولويات. إذ يجد نفسه لم يعد قادرا على تحمل أعباء الحياة المتزايدة والسريعة التي أخذت تستهلك الدخل بشكل كبير، خاصة أن سلع محاصيل الحبوب والألبان ومنتجاتها من السلع التي شهدت أسعارها ارتفاعا واضحا ومستمرا.

1. مهران كامروا وزهرة بابر، **الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط**، في: الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، جامعة جورجتاون مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الدوحة، 2013، ص.1.
2. حافظ غانم، **تقلب أسعار الغذاء وتداعياته على الأمن الغذائي**، في : البيئة العربية: الأمن الغذائي والتحديات والتوقعات، تحرير: عبد الكريم صادق وآخرون محررا، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014، ص175.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**، جانفي، 2009، ص ص12-13.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

– **الآثار على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن:** أدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى انخفاض واضح في استهلاك الأسر (وخاصة محدودي الدخل) من سلع غذائية أساسية مثل: اللحوم والألبان، والبيض ، وغيرها من السلع التي تمد المواطن بالبروتينات الحيوانية اللازمة لصحة المواطنين مما أدى إلى تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية في بعض المناطق بسبب نقص القدرة على تنويع مصادر الغذاء الذي يعتبر أساسيا للصحة العامة.

– **الآثار المترتبة على الدخل ومستوى الفقر**(*): يشكل الإنفاق على الطعام الجزء الأكبر من دخول الأسر الريفية. وأظهرت الدراسات أن أكثر من ثلثي دخل الأسر ينفق على الغذاء. وهذه النسبة سوف ترتفع بعد الزيادات الأخيرة التي طرأت على قيمة السلع الغذائية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى الضغط على حجم الإنفاق على الاحتياجات الأخرى للأسرة، مما سيؤدي إلى عجزها عن الوفاء باحتياجاتها الغذائية والاحتياجات الأخرى وانتقالها إلى فئة الفقراء.

و يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يؤدي إلى تناقص قدرة الأسر العربية على الادخار، وبالتالي على تحسين أوضاعها المعيشية، والقيام بمشروعات مدرة للدخل خاصة في المناطق الريفية، مما سيؤدي إلى التأثير على معدلات النمو.

مما سبق يتبين أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية في المنطقة العربية له أثارا خطيرة على فئة واسعة من المواطنين في الدول العربية خاصة في الدول الأقل نموا وغير القادرة على زيادة إنتاج الغذاء محليا لأسباب مادية وتقنية، أو تلك غير القادرة على مواجهة المخاطر واتخاذ إجراءات سريعة لتوفير الأغذية للمواطنين بالأسعار المدعومة، وهذا ما يتطلب اتخاذ الإجراءات على المستوى العربي للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على مستوى معيشة المواطن العربي.

ثانيا:تعثر التنمية: معظم الحكومات والشعوب يجمعها التطلع إلى التنمية (مع تفسيراتها المتعددة). وأن تعريف التنمية غالبا ما يتمحور على جوانبها الاقتصادية (ارتفاع مستوى الرفاهية المادية عبر الدخل والتوظيف المضمونين لكل من يرغب). و في الحقيقة ان التنمية في المحصلة النهائية تنمية بشرية من حيث: نوعية معيشة أفضل، مع خيارات وفرص أوسع ليتمكن الإنسان من تحقيق قدراته، بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة، المساواة في المعاملة، حرية الخيار، التعبير عن الرأي وفرص للمشاركة في عملية إدارة الحكم.[1] مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد.

ولا شك في أن استمرار اعتماد الأقطار العربية على استيراد الغذاء من الخارج يمثل خطرا عليها سواء كانت أقطار نفطية أو غير نفطية. فالأقطار العربية غير النفطية والتي تشكو من عجز موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها، فإن استمرار اعتمادها على المواد الغذائية المستوردة من الخارج يعيق عملية التنمية أو يؤدي إلى استنزاف ما لديها من عملات أجنبية، مما يجعل المتبقي لديها غير كاف لتمويل السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام

1. يذكر تقرير التنمية البشرية 1997 أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ إنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والفقر الغذائي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997.
2. البنك الدولي، **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة**، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2003 ، ص.1.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

اللازمة للإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه ضعف معدلات الاستثمار. فضلا عن أن اعتماد التنمية الصناعية على الأغذية المستوردة يجعل إنتاج الصناعات المحلية ذات كلفة عالية فلا تستطيع منافسة نظيرتها في الأسواق العالمية. أما بالنسبة للبلدان العربية النفطية فإنها تستطيع الاستمرار في استيراد المواد الغذائية ومستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها غير أن ارتفاع تكاليف كل من الإنتاج الصناعي والغذاء المستورد يجعل السلعة غير قادرة على منافسة نظيرتها في السوق العالمية، فضلا عن أن اعتماد هذه الأقطار الكلي على غذائها المستورد يجعلها عرضة لأي هزة عالمية أو ضغوط معينة.[1]

كما أن استنزاف موارد النقد الأجنبي التي كان لابد لها أن تتوجه لشراء السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية لإقامة المصانع وزيادة فرص التوظيف للأعداد الهائلة من الشباب التي تدخل سنويا في سوق العمل مما يعوق جهود التنمية[2].

إلى جانب هذه المتغيرات فهناك العديد من المجالات التي تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضية العجز الغذائي منها: [3]

– يلحق تخلف الإنتاج الزراعي وتراجعه وتذبذبه أضرارا بالأوضاع المادية والاجتماعية للفلاحين والمزارعين، الذي يعانون قبل غيرهم من أثار أزمة الغذاء متجسدة في تدهور مستويات دخولهم وقوتهم الشرائية.

– تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف الفلاحين والمزارعين وتفاقم المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة تبعا لذلك.

– نزوح السكان من الأرياف نحو المدن والمراكز الحضرية الأخرى، وذلك بتأثر عوامل الطرد التي تتفوق على عوامل الجذب، وبذلك تتعمق الآثار السلبية لظاهرة النزوح، ليس فقط بالنسبة إلى المناطق الريفية، بل كذلك وبصورة خاصة بالنسبة إلى المناطق الحضرية غير المهيأة اقتصاديا واجتماعيا لاستقبال النازحين.

– التأثير في نمط الغذاء واتجاه تطوره، إن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي سوف تعني الإبقاء على النمط التقليدي للغذاء سائدا. فمثلا تشكل الحبوب السلعة الغذائية الرئيسية في وجبة الغذاء للفرد العربي. إن هذا الواقع يمثل أحد العوامل الأساسية في اتساع الفجوة الحبوبية في الوطن العربي. وهكذا نظل ندور في حلقة مفرغة: فارتفاع نسبة استهلاك الحبوب يساهم في اتساع فجوة الحبوب واستمرار تخلف نمط الغذاء، ويقود هذا الأخير إلى زيادة الطلب على الحبوب، وهكذا نشأ ما يمكن أن نسميه بمضاعف أزمة الحبوب في الوطن العربي.

– إبطاء النمو في الدخل القومي، معدل نمو القطاعات الأخرى، مستوى التنمية البشرية باعتبار الغذاء أحد العوامل الرئيسية في التأثير على صحة الأفراد والتي تعد بدورها أحد مؤشرات التنمية البشرية.

المطلب الثاني: الآثار السياسية للعجز الغذائي على إختراق الأمن القومي العربي: من أثار التبعية الغذائية على السيادة[*] بصفة خاصة والأمن القومي العربي بصفة عامة، اعتماد تلك الدول تجاريا بشكل كبير على الدول الأخرى مما يجعلها تابعة تجاريا لتلك الدول، وبذلك فقدت كثير

1. محمد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 21، 1979، ص ص222.
2. ناهد عبد اللطيف محسن، **مؤشرات التبعية الغذائية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35 لسنة 2005. ص.341.
3. (3)- منصوري الرواي، **الأمن الغذائي العربي: مفهومه وواقعه**، شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر/ أيلول 1993. ص.27.

[*]- تعد السيادة الوطنية وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها، إرادتها وحدها. ويمكن الاعتماد على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كرفو سنة 1949 في أن : السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

من الدول قدرتها على اتخاذها قرارها السياسي ليس بسبب العلاقات الثنائية فحسب، وإنما من خلال العلاقات المتعددة الأطراف التي تجسدها المؤسسات المالية العالمية، والتي أصبحت تؤثر على أهم القرارات الاقتصادية والسياسية الداخلية، والتي تؤثر على الاستقلال السياسي لتلك الحكومات وتتيح فرصة انتقاص من سيادتها [1]. ومن أهم مظاهر تأثير الأمن الغذائي على الجانب السياسي:

أولا– التلويح بقطع الإمدادات: لقد استخدم الطعام كوسيلة ضغط على الدول والشعوب الرافضة لسياسة معينة، ففي عام 1812 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فوائضها الغذائية كسلاح استراتيجي وذلك حينما وافق الكونجرس على إرسال مواد غذائية إلى فنزويلا بحجة مساعدتها بعد الهزة الارضية التي تعرضت لها ولكن الحقيقة أنها كانت نكاية بإسبانيا التي كانت تحتل البلاد آنذاك[2].

فامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لفوائض المواد الغذائية وتحكمها في تجارته العالمية يجعل منه سلاحا خطرا للغاية في إمكانها استعماله بكل قوة وفاعلية أن رغبت في ذلك. فكما قال رئيس الولايات المتحدة السابق هنري فورد:" بان الترسانة الامريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة... انه الغذاء". ومما يؤكد هذا القول أن وكالة المخابرات المركزية CI.A كلفت خبرائها بوضع تقرير بناء على طلب من وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر عشية انعقاد المؤتمر العالمي حول التغذية في مدينة روما الايطالية عام 1974. وجاء في هذا التقرير ما يلي: " إن نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل ...إنها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التي كانت تمارسها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.[3]

وفي الوطن العربي برزت الأهمية الإستراتيجية للمواد الغذائية إلى حيز الوجود كقوة لها تأثيرها على الممارسات السياسية اكبر من قوة السلاح الفتاك بأنواعه منذ مؤتمر باندونغ عام 1954، عندما أرادت مصر أن تغير مصدر سلاحها وانتهاج سياسة تحررية تخدم الوطن العربي والعالم الثالث، كانت تخشى من عدم إمكانية تسويق قطنها بالرغم من جودته والإقبال عليه في الأسواق العالمية، الأمر الذي دعا شو إن لاي أن يطمئن الرئيس عبد الناصر بقوله إن زيادة سنتيمتر واحد على الثوب الصيني كفيلة بتسويق الإنتاج المصري من القطن. وبعد أن اطمأن الرئيس عبد الناصر على تسويق الإنتاج وأبرمت عقود تصدير القطن بين الاتحاد السوفيتي ومصر وانكسر احتكار السلاح وسجل العرب أول انتصار على الممارسات السياسية الغربية [4].

فالتقرير الذي أعدته لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي والذي نوقش بعد حرب أكتوبر مباشرة قال بصراحة:" نحن نوزع فائض الغذاء لا أساس الحاجات الأكثر إلحاحا وإنما على أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية."

انفرادية ومطلقة، وان احترام السيادة الاقليمية في ما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية. مُحَمَّد بوبوش، **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**، في: السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006. ص.120.

1. رباب علي جميل أمين الشوك، **التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار**، قدمت هذه الرسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2010، ص.86.
2. مُحَمَّد علي الفرا، **المرجع السابق**، ص.216.
3. **المرجع نفسه**، ص.218.
4. فكتور شرايحة، **الأمن الغذائي والصراع العالمي**، الجامعة الأردنية،(دون دار النشر، ودون سنة). ص229.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وجاء في أول حديث للرئيس الأمريكي الأسبق فورد أمام الأمم المتحدة في عام 1974 يؤكد حقيقة استخدام الغذاء كسلاح على الرغم عن محاولته نفي ذلك بقوله:" لم تكن سياستنا أن نستخدم الطعام كسلاح سياسي رغم الخطر البترولي ورغم القرارات الأخيرة المتعلقة بالإنتاج والتسعير البترولي، إلا أن هذا لم يكن سوى محاولة للتمويه على حقيقة سوف نعاصرها في الأعوام اللاحقة."كما استخدم الرئيس جيمي كارتر إبان حملته الانتخابية للرئاسة بشكل علني واضح وبدون مواربة أسلوب التهديد باستخدام سلاح الغذاء ضد البلاد العربية إذا فكرت ثانية بفرض حظر على النفط.[1]

كما يكشف الرئيس نيكسون عن استخدام صفقات الحبوب في انتخابه وعن كيفية المساومة مع السوفييت وعقد الاتفاقيات آنذاك للربط بين هجرة اليهود السوفييت وعقد الاتفاقيات التجارية، وأن يقفز عدد الذين سمح لهم بالهجرة من اليهود السوفييت نتيجة للضغط الغذائي والتجاري من (400) مهاجر في عام 1968م إلى نحو (35)ألف في عام 1973م "وحول الموضوع نفسه ذكر بنيامين نتنياهو كيف أدى الضغط الغذائي الأمريكي إلى فتح باب السجن السوفييتي لفترة محدودة أمام هجرة اليهود، حيث تمكن في مطلع السبعينات حوالي (200) ألف يهودي سوفييتي من الهجرة إلى إسرائيل[2].

كما كان هناك ضغوطات لإجبار مصر لتسير وحدات عسكرية من جيشها، تحت راية التحالف الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من الكويت، إبان غزوه الكويت في 1991 حيث لمح جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، إلى مادة القمح التي قد لا تعوض إذا ما نفذت من صوامع الحبوب المصرية، الأمر الذي وضع صانع القرار السياسي في وضع حرج، إذ أخذ يفكر مليا فيما إذا حصل ذلك، فاختار قراره السياسي القاضي بإرسال وحدات عسكرية لشبه الجزيرة العربية من أجل إخراج القوات العراقية من الكويت، وبذلك تحول رغيف الخبز إلى أداة سياسية وإستراتيجية تضغط به الدول الكبرى على المستوردة[3].

كما تم استغلال الوضع الحرج جدا في العراق نتيجة الحصار المفروض عليه (2003) للضغط عليه وقبوله برنامج الغذاء مقابل النفط، حيث بدأ برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996، وكان يتجدد كل ستة أشهر حتى وصل إلى مرحلته التاسعة في أوائل عام 2001. وحتى نهاية المرحلة الثامنة التي انتهت في ديسمبر عام 2000 بلغت عائدات بيع النفط العراقي ما قيمته 22.7 مليار دولار من المساعدات الإنسانية. وكان المبلغ المقرر من قبل مجلس الأمن لشراء مثل هذه المواد هو 16.2 مليار دولار. لكن ما انتهى إليه الأمر بالنسبة للعراقيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت الإدارة المباشرة للحكومة في بغداد، خلال تلك السنوات الأربع، باستثناء الأكراد العراقيين، هو أن قيمة هذه المساعدات بلغت 8.8 مليار دولار فقط. وهذا معناه أن نصيب العام الواحد 2.2 مليار دولار، أي بمعدل 110 دولار للفرد في السنة لعشرين مليون نسمة يعيشون في 15 محافظة. وهذا المبلغ لم يكن

1. مُحَّد علي الفرا، **المرجع السابق**، ص.120.
2. مُحَّد خلف العجيل، **القمح والتبعية السياسية**، جريدة الفرات، العدد3694- 08سبتمبر 2017
http://furat.alwehda.gov.sy/node/155212
3. مُحَّد الهزايمة، عبد المجيد العزام، **الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية**، مجلة النهضة، المجلد العاشر، العدد الثالث، يوليو 2009، ص.23.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

بالطبع متوفراً لكل عراقي، لكنه كان يستخدم لتلبية بعض الاحتياجات الملحة، على المستوى الفردي والأسري والقومي، للغذاء والدواء وقطاعات الزراعة والماء والصرف الصحي والتعليم. وهذا يوضح الواقع المرير لحجم المعاناة التي يتعرض لها شعب العراق[1].

ثانيا– زعزعة الاستقرار الداخلي: انعدام الأمن الغذائي هو مصدر للنزاع و نتيجة له في أن واحد. وقد حدد باحثون محركات متنوعة للنزاع، منها الفقر، وبطالة الشباب، والتفاوت في الدخل، والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، والضغوطات السكانية، والخصائص الجغرافية، ووجود موارد طبيعية، وحوكمة ضعيفة[2].

تم تحديد انعدام الأمن الغذائي مؤخرا بأنه مصدر للنزاع، خصوصا في وجود مقومات اقتصادية واجتماعية متزامنة معينة، مثل توقف التطور الاقتصادي، والتفاوت الأفقي المرتفع (بين الجماعات)، ووجود انتفاخ شبابي. وتبين أن الزيادات في أسعار الغذاء بشكل خاص تفاقم بقوة خطر حدوث اضطرابات سياسية ونزاعات. على سبيل المثال: غالبا ما تحدث أعمال الشغب المتعلقة بالغذاء كرد فعل لإرتفاع أسعار الغذاء، كما حدث في مصر خلال سبعينيات القرن العشرين[3].

وأفيد مؤخرا أن أزمة الغذاء العالمية خلال الفترة 2007–2008 أثارت أعمال شغب في 48 بلدا. وقبل وقت قصير من الانتفاضات العربية، شهدت البحرين واليمن والأردن ومصر والمغرب والجزائر مظاهرات تتعلق بالغذاء عام 2008 و2011 [(*)]، وقد يكون لإنعدام الأمن الغذائي دورا عند انطلاق أزمة دارفور.

ثالثا: استغلال العمل الإنساني: فهذه المساعدات والمعونات التي تقدمها الدول القوية لدول الضعيفة، وفي إطار ما يطلق عليه المنح، في الحقيقة أنها ليست حيادية، بل هي عملية سياسية بالدرجة الأولى واجتماعية وثقافية أيضا، ويتوقف حجم المساعدات بمدى خضوع الدولة المتلقية

---

1. هانزفون اشبونيك، **برنامج النفط مقابل الغذاء بين الفعالية والتوقعات**، مركز الجزيرة للدراسات
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/51fcf4f7-9010-40c4-acf8-d90370df9926
2. فيتو إنتيني، **المرجع السابق**، ص122. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

Literature. vol. 48, no. 1, March 2010, PP 3-57. - Blattman, C. & E. Miguel . Civil War. Journal of Economic

- Collier, P. & A. Hoeffler , Greed and Grievance in Civil War. Oxford Economic Papers, Volume 56, Issue 4, 1 October 2004.PP 95-563.

- Fearon, J.D, Do Governance Indicators Predict Anything? The Case of “Fragile States” and Civil War. Background Paper for the 2011 World Development Repor. World Bank. http://siteresources.worldbank.org/DEC/

(3)-Henk-Jan Brinkman and Cullen S. Hendrix. Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences and Addressing the Challenges. Occasional Paper no. 24.Rome : World Food Programme . July 2011

- Bellemare Marc.Rising Food Prices, Food Price Volatility and Political Unrest. MPRA Paper no. 31888.Munich Personal RePEc Archive. June 2011.

(*)- انطلقت الاحتجاجات في 2011/01/05 التي كانت حصيلتها 5 قتلى ونحو 800 جريح، سقطوا في الأحداث التي كانت في منتهى العنف، وقد بدأت شرارتها في الظاهر، بارتفاع مفاجئ في أسعار مادتي الزيت والسكر، فانطلقت الاحتجاجات في الخامس جانفي واستمرت لأيام، وأخذت شكل مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمحتجين تخلّلتها انحرافات وأعمال تخريب واعتداءات على المواطنين، جعلتها أقرب إلى الحركة الغوغائية منها إلى الحالة المطلبية، ومع ذلك اعتبرها كثير من المراقبين الموضوعيين، إرهاصات كانت ستمهد، يومها، لتحول الجزائر إلى ساحة من ساحات ما عُرف لاحقا بـ"الربيع العربي"، لاسيما أن "انتفاضة الخامس جانفي" –كما يسميها البعض–، جاءت بعد أقل من 3 أسابيع على انطلاق الأحداث التي أدت إلى إسقاط حكم بن علي في تونس، وما تلاها من انتقال العدوى إلى دول عربية أخرى. فؤاد. ع. ثورة الزيت والسكر".. الشرارة التي أطفأت "الربيع العربي" في الجزائر! صحيفة الشروق ، 2013/01/04.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

للمعونات والمنح، إلى الأوامر والسياسات التي تمليها الدول المانحة للمساعدات، وبالتالي تؤدي إلى فرض قراراتها السياسية، ثم تقييد حريتها بما يضمن مصالح الدول القوية[1].

وهنالك العديد من المواقف السياسية، التي يمكن الاستدلال بها على اثر التبعية الغذائية على الجانب السياسي، وبالتالي على أمنها القومي، ومن خلال أشكال أو مظاهر التبعية السياسية ومن الأمثلة على ذلك مايلي:[2]

- ميل الدولة التابعة إلى التصويت في المحافل الدولية، في نفس الاتجاه الذي تتخذه الدول المتبوعة.

- دخول الدول التابعة في أحلاف ومنظمات سياسية واقتصادية تسيطر عليها الدول المتبوعة.

كما تقوم الدول الغنية وخاصة المنتجة للغذاء والدواء بإرسال بعض المساعدات الغذائية (إما انتهت صلاحيتها، أو مسممة) لدول الفقيرة والمنكوبة، فقد أكدت منظمة أطباء بلا حدود أن 60% من الأدوية التي أرسلت للبوسنة والهرسك خلال الحرب لم تكن صالحة، والأخطر أن المتبرعين بها ربحوا 25مليون دولار هي نفقات التخلص منها في بلادهم، وكانت قيمتها في الكشوف الرسمية 17 مليار دولار[3].

وفي عام 1979- 1980 إبان المجاعة الكبرى في كمبوتشيا قامت منظمة (الغذاء للجوعى) الأمريكية بشحن 91طناً من الغذاء والدواء. وثبت بعد ذلك أن الغذاء الذي رفضوا تقديمه لحيواناتهم، والدواء كانت صلاحيته منتهية قبل خمس عشرة سنة[4].

كما أن هناك اتجاه يرى بوجود علاقة ارتباط قوية بين المعونة الغذائية الأمريكية وبين تدني الانتاج الغذائي في مصر، ويستند أصحاب هذا الاتجاه في تأييد وجهة نظرهم إلى أن صادرات القمح والدقيق الأمريكية قد ساعدت الحكومة المصرية على المحافظة على سياسة الغذاء الرخيص على حساب المزارعين المصريين، حيث ظلت أسعار القمح التي تدفعها الحكومة للمزارعين أقل من تكاليف الإنتاج طول الفترة الماضية منذ استئناف العلاقة عام 1974، ولقد ترتب على هذا تدني نسب الاكتفاء الذاتي من القمح عاما بعد آخر، فالمزارع الذي يقوم بتجهيز خبزه لا يجد نفسه مجبراً على زراعة القمح، طالما أن الخبز متاح له بأسعار رخيصة لا تدعوه إلى الزراعة، فإغراق السوق المصري بالقمح الأمريكي الرخيص تحول دون تمكين المزارع المحلي الصغير من المنافسة، مهما كانت رغبته ولهذا ساعدت المعونة على زيادة الوضع الغذائي المصري سوءا [5].

يمكن إجمال العوامل الأساسية التي تساهم في تفسير تصاعد أهمية البعد السياسي للأمن الغذائي فيما يلي:[6]

---

1. يوسف عبد الله فضيل بدرانة، **التبعية الاقتصادية واثارها في الدول الاسلامية**، بحث لنيل شهادة الماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة،الاردن، 1999، ص.99.
2. **المرجع نفسه**، ص.99.
3. شعبان عبد الرحمن، **استغلال العمل الإنساني لأهداف سياسية**، مجلة المجتمع الكويتية 18 ديسمبر 2004 .
4. **المرجع نفسه**.
5. مُحَمَّد سمير مصطفى، **مساعدات الغذاء الأمريكية وأثرها على الزراعة المصرية «جدل قديم وفرص جديدة»** دراسة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1987، الناشر مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، مجلة يصدرها معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 22، 1988، ص 233
1. منصوري الرواي، **المرجع السابق**. ص.29.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

– محدودية عدد الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للمحاصيل الغذائية وفي مقدمتها الحبوب (الولايات المتحدة، كندا، استراليا، الاتحاد الأوروبي).

– طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول.

– القدرة العالية للدول المعنية على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة الحبوب بالنظر إلى المرونة العالية التي تتمتع بها في مجال الإنتاج عموما أو إنتاج الغذائي بشكل خاص.

– طبيعة السلع الغذائية التي يتسم الطلب عليها بمرونة سعرية شديدة الانخفاض.

– تحكم الشركات متعددة الجنسيات في تجارة وصناعة الغذاء، ففي مجال الحبوب مثلا تسيطر خمس شركات احتكارية متعددة الجنسيات على تجارة الحبوب في العالم.

– ضعف الدول المستوردة للغذاء اقتصاديا وسياسيا مما يضعف لديها القدرة التساومية في علاقاتها مع الدول المصدرة الغذاء.

وهكذا لم تعد مشكلة الأمن الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية برغم خطورتها، بل أصبح الجانب السياسي لها هو الأكثر تهديدا للأمن القومي العربي، وفي ظل الواقع نشأ صراع اقتصادي– سياسي غير متكافئ، تفوقت فيه كفة الدول المصدرة للغذاء ولم يستطيع الوطن العربي مواجهة تهديد الدول المصدرة.

خاتمة: يتضح مما سبق أن الدول العربية لديها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب مما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن سوء استغلالها أدى إلى زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي عرضها لمخاطر انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية، أو اقتصادية، وحتى الأمنية، مما يجعل من إيلائه الأهمية التي يستحقها، وأولوية عربية تضمن مقومات السيادة وتحفظ الأمن القومي للبلدان العربية كافّة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

– تمت صياغة الأمن القومي العربي وفق تصور خاطئ للتاريخ والواقع مما جعله يقوم على أساس تعارض بين الوحدة التاريخية المفترضة والتجزئة الواقعية، تعارض أوجد خطوطا دفاعية لدى الدول الغيورة على سيادتها والتي تشهرها في وجه الأمن القومي. هذا الخلل البنيوي في السياسة العربية تعمق بسبب توظيف الدولة القطرية لموضوع الأمن القومي لخدمة مصالحها، فكان أن أجهضت فكرة الأمن القومي العربي من الداخل. وجاء احتلال العراق سنة 2003، و الثورات العربية2011 (أو الربيع العربي، أو الشتاء كما يطلق عليه بعض المفكرين) ليضرب جوهره وليسقط الحد الأدنى من الأمن البني.

– تتميز الدول العربية بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة حيث المناخ المعتدل، المناخ الحار الممطر، والمناخ الجاف، والمناخ الممطر الشتوي، والمناخ الممطر الصيفي المداري. وقد ساهم ذلك التنوع بيولوجي في البيئة بشقيها النباتي والحيواني، وفي توفير كميات من الموارد الوراثية النباتية التي تشكل ركيزة أساسية في تحقيق تقنية حيوية فاعلة. غير أن شح هطول الأمطار وتباين معدلاتها بين الأقاليم أحدث خللا في التوازن الطبيعي البيئي وشكل أهم المعوقات أمام التنمية الزراعية.

– حققت السياسات الزراعية في الدول العربية مجموعة من المؤشرات الايجابية تمثلت في تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية، حيث زادت نسبة الاكتفاء من الخضار والفواكه والأسماك وحققت فائضا للتصدير، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشروعات المولدة للدخل في

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

الريف، وزيادة مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات.

– توضح خارطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية، ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية. وقد جعل هذا الوضع القطاع الزراعي الأكثر فقرا في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجالات البحث أو التطوير أو مشروعات التنمية المتكاملة أو في مجال توفر المرافق والخدمات الزراعية. كما أدت هذه التوجهات إلى تواضع الاستثمارات المخصصة لبرامج التسويق وتصنيع المدخلات والتصنيع الزراعي بشكل عام، بالمقارنة مع أهمية الصناعات التحويلية التي تحقق نسب أعلى من القيمة المضافة وزيادة أسعار السلع الغذائية ومضاعفة العائد للمزارعين. ومن جانب آخر، يعاني القطاع الزراعي من قلة الموارد المالية المخصصة للائتمان الزراعي وارتفاع نسبة الفوائد على القروض الزراعية وضعف نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل،حيث بلغت نسبة القروض القصيرة والموسمية حوالي 82% من مجمل التمويل الزراعي. كما يعاني القطاع الزراعي من عدم توفر تغطية تأمينية، حيث لا تتوفر تشريعات في معظم الدول العربية في هذا المجال.

– ضعف المشروعات الزراعية التكاملية العربية وفقدانها الميزة النسبية، بالإضافة إلى عدم توفر البنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة التي تتيح قيام مشروعات زراعية متكاملة، وعدم إزالة العوائق والقيود الجمركية لجذب المستثمرين والتركيز على جوانب الإنتاج أكثر من التسويق، وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية، الأمر الذي ساهم في تقليل العائد من الاستثمارات الزراعية المتواضعة أصلا، واتساع الفجوة الغذائية وزيادة الطلب على الموارد المائية الشحيحة.

– لقد أدى عدم القدرة الإنتاجية الغذائية العربية من الوفاء باحتياجات السكان العربي، والتي لا تصل إلى الحد الأدنى من الوفاء بمتطلبات الشعوب العربية إلى أثار مست مختلف المستويات والجوانب منها: الجانب السياسي، الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والديمغرافي، والجوانب الصحية والأمني بمعناه الشامل.

و من خلال ما سبق فإن تحقيق الأمن الغذائي الكامل يتطلب تطوير أداء القطاع الزراعي من خلال ترشيد استخدامات المياه والتخلص من طرق الري التقليدية. وخلق بيئة فعلية لجذب الاستثمارات الزراعية، وتخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية وتطوير التقانة، واستثمار الأراضي المتوفرة واستغلال أعداد الثروة الحيوانية الهائلة. وزيادة التجارة البينية العربية التي تتمتع بميزات نسبية، وتطوير الريف والاستحواذ على التكنولوجيا، ومواكبة التطورات العلمية في التقانات الزراعية، والتوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى تطوير بنية المؤسسية والهيئات التي تقود القطاع الزراعي ورفدها بالكفاءات العلمية، والعمل على تطويرها باستمرار في كافة المشروعات الري والمشروعات الزراعية. وربط عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

قائمة المراجع:

- حافظ غانم، **تقلب أسعار الغذاء وتداعياته على الأمن الغذائي**، في : البيئة العربية: الأمن الغذائي والتحديات والتوقعات، تحرير: عبد الكريم صادق وآخرون محررا، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014.

- فيتو إنتيني، **النزاع واللاجئون وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، في: البيئة العربية والأمن الغذائي: التحديات والتوقعات، عبد الكريم صادق وآخرون محررا، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014.

- مُحَمَّد بوبوش، **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**، في: السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

- مُحَمَّد علي حزام غالب المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، ط1. الأردن:دار عيداء للنشر والتوزيع، 2012.

- مهران كامروا وزهرة بابر، **الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط**، في: الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط. الدوحة: جامعة جورجتاون مركز الدراسات الدولية والإقليمية ، 2013.

- مُحَمَّد علي الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**. الكويت: عالم المعرفة، 21، 1979.

- شعبان عبد الرحمن، **استغلال العمل الإنساني لأهداف سياسية**، مجلة المجتمع الكويتية 18 ديسمبر 2004.

- مُحَمَّد الهزايمة، عبد المجيد العزام، **الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية**، مجلة النهضة، المجلد العاشر، العدد الثالث، يوليو 2009.

- منصوري الرواي، **الأمن الغذائي العربي: مفهومه وواقعه**، شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر/ أيلول 1993.

- ناهد عبد اللطيف محسن، **مؤشرات التبعية الغذائية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35 لسنة 2005.

- جمال مُحَمَّد صيام، شريف مُحَمَّد سمير فياض، **أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي حول:" التغيرات المناخية وأثارها على مصر"، شركاء التنمية للبحوث والدراسات. 2-3 نوفمبر 2009 القاهرة.

- مُحَمَّد سمير مصطفى، **مساعدات الغذاء الأمريكية وأثرها على الزراعة المصرية «جدل قديم وفرص جديدة»** دراسة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1987، الناشر مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، مجلة يصدرها معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد 22، 1988.

- البنك الدولي، **موارد تمويلية من البنك الدولي تساعد البرامج الطارئة في اليمن**

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2013. الخرطوم: جامعة الدول العربية، 2013.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2014. الخرطوم: جامعة الدول العربية، 2014.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي** 2015. الخرطوم: جامعة الدول العربية،2015.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي**،جانفي، 2009.

- المنظمة العربية للتنمية الغذائية، **أو ضاع الأمن الغذائي العربي**، 2011.الخرطوم: جامعة الدول العربية، 2011.

- المنظمة العربية للتنمية الغذائية، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية**،الخرطوم: جامعة الدول العربية: فيفري 2010.

- بنك الدولي، **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة**، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2003.

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2016.أبوظبي: صندوق النقد العربي.2016 .

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/emergency-programs-ground-yemen

- البنك الدولي، **شراكة بين البنك الدولي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدعم الأمن الغذائي في اليمن**

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/08/02/world-bank-and-food-and-agriculture-organization-partner-to-support-food-security-in-yemen

- البنك الدولي، **التصدي لتغيُّر المناخ الآن: بناء حلول قابلة للتوسع في تطبيقها**

http://blogs.worldbank.org/voices/arabvoices/ar/climate-action-now-building-scalable-solutions

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **قائمة المصطلحات المختارة** .

http://www.fao.org/hunger/glossary/ar/

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية في العالم: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء**

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar

هانزفون اشبونيك، **برنامج النفط مقابل الغذاء بين الفعالية والتوقعات**، مركز الجزيرة للدراسات

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/51fcf4f7-9010-40c4-acf8-d90370df9926

- المصطفى ولد سيدي محمَّد، تشخيص **أزمة الأمن الغذائي**، مركز الجزيرة للدراسات.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3422AE4C-5F01-4A63-A108-A2349E1DD104

- مركز كارينغي للشرق الأوسط، **انعدام الأمن الغذائي في سوريا التي مزقتها الحرب: من الاكتفاء الذاتي طوال عقود إلى الاعتماد على الواردات الغذائية.**

http://carnegie-mec.org/2015/06/04/ar-pub-60866

- محمَّد خلف العجيل، **القمح والتبعية السياسية**، جريدة الفرات، العدد3694- 08سبتمبر 2017

http://furat.alwehda.gov.sy/node/155212

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

- أدم محمد احمد، **الغذاء في السودان – إهمال الماضي وآمال المستقبل**، جريدة النيلان الالكترونية: 2014/7/1

http://www.theniles.org/ar/articles/food-crisis/2354/

– حسين أحمد السرحان، **نظرة في التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية لعام** 2017، شبكة النبأ المعلوماتية،16-07-2017

http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/11799

- يوسف عبد الله فضيل بدرانة، **التبعية الاقتصادية وأثارها في الدول الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة اليرموك: كلية الشريعة، 1999.

- رباب علي جميل أمين الشوك، **التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلم السياسية، 2010.

- Bellemare Marc.Rising Food Prices, Food Price Volatility and Political Unrest. MPRA Paper no. 31888.Munich Personal RePEc Archive. June 2011.

- Henk-Jan Brinkman and Cullen S. Hendrix. Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences and Addressing the Challenges. Occasional Paper no. 24.Rome : World Food Programme . July 2011

- Rabah Arezki and Markus Brückner,Food Prices and Political Instability . Washington: International Monetary Fund Working Paper 11/62.

- United Nations Development Programme (UNDP). human development report 1994. New York : Oxford University Press 1994.

- James D. Fearon. Do Governance Indicators Predict Anything? The Case of "Fragile States" and Civil War. Background Paper for the 2011 World Development Repor. World Bank. http://siteresources.worldbank.org/DEC/Resources/84797-1251813753820/6415739-1251815804823/James_Fearon_paper.pdf